Kirkuk University Journal: Humanity Studies

مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية

ISSN P: 1992-1179
ISSN E: 3107-3360

https://kujhs.uokirkuk.edu.iq
DOI: 10.32894/1992-1179.2026.169040.1350

Turkish-Iranian Competition over Iraq (2002–2014)

Lecturer PhD: Azad Majied Mohammed Ismail

Date of research received 28/01/2025, Revise date 22/02/2026, accepted date 12/03/2026, Online Publishing15/3/2026

Abstract:

This research analyzes the nature of Turkish-Iranian rivalry over Iraq during the period (2002–2014), considering it one of the most prominent manifestations of regional conflict in the Middle East following the geopolitical shifts post-2003. The study aims to examine the strategic objectives of both Turkey and Iran toward Iraq, uncovering the political, economic, and security instruments utilized by both parties to bolster their presence and influence within the Iraqi arena. Furthermore, it highlights the repercussions of this rivalry on Iraq's political and security stability, as well as its impact on internal and regional relations. The significance of this study lies in its contribution to understanding the dimensions of this complex regional struggle and its role in shaping modern Iraqi reality, particularly amidst the interplay of regional and international interests. The research focuses on the political, economic, and security dimensions that have defined the tripartite relationship between Iraq, Turkey, and Iran, while analyzing the dynamics of interaction and competition between them. Finally, the study offers a prospective outlook on the future of this relationship, identifying the key factors influencing its trajectory in light of regional and international variables, thereby providing a deeper analytical insight into the nature of regional balances in Iraq.

Keywords: (Competition, Turkey, Iran, Iraq).

التنافس التركي الإيراني على العراق في الفترة (٢٠٠٢- ٢٠١٤)

م.د. ازاد مجيد محمد اسماعيل*

تاريخ الاسال ٢٠٢٦/١/٢٨ ، تاريخ التعديل ٢٠٢٦/٢/٢٧ ، تاريخ القبول ٢٠٢٦/٣/١٢ ، تاريخ النشر ٢٠٢٦/٣/١٥

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث تحليل طبيعة التنافس التركي–الإيراني على العراق خلال المدة (٢٠٠٢–٢٠١٤)، بوصفه أحد أبرز مظاهر الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد التغيرات الجيوسياسية التي أعقبت عام ٢٠٠٣. ويسعى البحث إلى دراسة الأهداف الاستراتيجية لكل من تركيا وإيران تجاه العراق، والكشف عن أدوات النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني التي استخدمها الطرفان لتعزيز حضورهما وتأثيرهما في الساحة العراقية. كما يسلّط الضوء على انعكاسات هذا التنافس على الاستقرار السياسي والأمني في العراق، وعلى طبيعة العلاقات الداخلية والإقليمية فيه. وتكمن أهمية الدراسة في إسهامها في فهم أبعاد هذا الصراع الإقليمي المعقّد ودوره في تشكيل الواقع العراقي الحديث، ولا سيما في ظل تداخل المصالح الإقليمية والدولية. ويركّز البحث على الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت في رسم ملامح العلاقة الثلاثية بين العراق وتركيا وإيران، مع تحليل ديناميات التفاعل والتنافس بينها. كما يتطرق إلى استشراف مستقبل هذه العلاقة، وتحديد أبرز العوامل المؤثرة في مسارها، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يسهم في تقديم رؤية تحليلية أعمق لطبيعة التوازنات الإقليمية في العراق.

الكلمات المفتاحيّة: (التنافس، تركيا، ايران، العراق).

* azad.majied@uokirkuk.edu.iq جامعة كركوك – كلية الآداب – قسم التأريخ

المقدمة:

يعد العراق نقطة التقاء جغرافية وسياسية بين اثنتين من أهم القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وهما تركيا وإيران. هذا الموقع الاستراتيجي جعل العراق محوراً دائماً للتنافس بين الدولتين، حيث تتداخل فيه المصالح الاقتصادية والطموحات السياسية والأبعاد الطائفية والتاريخية. خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤، شهد العراق تحولات دراماتيكية، أبرزها الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، الذي أدى إلى انهيار النظام السياسي القائم وتفكك المؤسسات الوطنية، مما أتاح لإيران وتركيا فرصاً جديدة لتعزيز نفوذهما في البلاد.

دولة إيران، التي ترتبط تاريخياً ودينياً بشريحة كبيرة من المجتمع العراقي، رأت في سقوط سلطة صدام حسين فرصة لترسيخ نفوذها في العراق، خاصةً مع صعود القوى السياسية الشيعية إلى السلطة. حيث ركزت على بناء العلاقات مع الأحزاب والميليشيات الشيعية، أما بالنسبة لدولة تركيا، واصلت من جانبها تعزيز حضورها عبر الاستثمار في العلاقات مع السنة والكرد، مستغلة موقعها الجغرافي والروابط التاريخية والاقتصادية مع منطقة شمال العراق.

هذا التنافس لم يكن مجرد انعكاس لطموحات إقليمية طبيعية، بل تعمق بفعل التحولات الدولية والإقليمية التي فرضت نفسها على المشهد العراقي. فقد أسهم الغزو الأمريكي في خلق بيئة غير مستقرة، اتسمت بالفراغ الأمني والسياسي، مما سمح لكل من تركيا وإيران باستخدام أدوات متعددة لتحقيق أهدافهما. إيران ركزت على البعد الطائفي والديني كأداة لفرض نفوذها، بينما اعتمدت تركيا على الاقتصاد والقوة الناعمة، مدفوعة بطموحها لاستعادة دورها التاريخي في العالم العربي.

اولا: الخلفية التاريخية والجيوسياسية للعلاقات التركية-الإيرانية مع العراق.

يتمتع العراق بموقع استراتيجي يتوسط الشرق الأوسط، مما يجعله نقطة اتصال بين المشرق العربي والهضبة الإيرانية من جهة، وبين الأناضول وشبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، هذا الموقع الجغرافي جعله محوراً أساسياً للطموحات الإقليمية لكل من تركيا وإيران **(Aras, 2005, pp. 21-43).** تعود جذور هذا التنافس إلى فترة الصراع بين الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية، حيث تنافست القوتان على النفوذ في العراق باعتباره بوابة استراتيجية تتيح التحكم بالموارد الطبيعية والممرات التجارية الرئيسية. كانت مدينة بغداد على وجه الخصوص نقطة محورية في هذه النزاعات، نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، تكرّست نظرة كل من تركيا وإيران للعراق كمنطقة نفوذ محتملة لتحقيق طموحاتها الإقليمية **(Fawcett, 2013, pp. 43-325).**

الثقافة والدين لعبا دوراً بارزاً في هذا التنافس. تركيا، كقوة سنية ذات إرث عثماني، سعت لتعزيز علاقاتها مع المجتمعات السنية في العراق، في حين ركزت إيران، ذات الغالبية الشيعية، على توسيع نفوذها عبر الارتباط مع الطائفة الشيعية في البلاد. هذا الانقسام الطائفي لم يكن فقط انعكاساً للخلافات الإقليمية بين تركيا وإيران، بل أصبح أداة تستخدمها كل دولة لتوسيع نفوذها والتأثير في السياسة الداخلية للعراق **(Sinkaya, 2012, pp. 138-142).** مع التحولات التي شهدها العراق في العقود الأخيرة، خاصة بعد سقوط سلطة صدام حسين في عام ٢٠٠٣، باتت البيئة السياسية العراقية أكثر تعقيداً، مما أتاح لكل من تركيا وإيران فرصاً جديدة لإعادة ترتيب أوراقها. استفادت إيران من التحولات السياسية لدعم الجماعات الشيعية المسلحة

والسياسية، بينما سعت تركيا إلى تعزيز وجودها من خلال المشاريع الاقتصادية والارتباط مع الكتل السياسية السنية والكردية (Demiryol, 2013, pp. 111-114).

الانقسامات الطائفية والإثنية في العراق شكلت عاملاً إضافياً في تعميق التنافس، حيث عملت كل من تركيا وإيران على استغلال هذه الانقسامات لتعزيز مصالحها. بالنسبة لتركيا، كان الكرد في شمال العراق نقطة ارتكاز لاستراتيجيتها، حيث سعت إلى تحقيق توازن بين محاربة التطلعات الانفصالية الكردية داخل أراضيها وضمان وجود سياسي واقتصادي قوي في إقليم كردستان العراق. أما إيران، فقد استفادت من الفوضى السياسية والأمنية لتعزيز نفوذها عبر تقديم الدعم للفصائل الشيعية المسلحة، مما عزز نفوذها في بغداد والمحافظات الجنوبية (Barzegar, 2017, pp. 93-110).

أ- الجذور التاريخية للتنافس:

يعود التنافس بين تركيا وإيران حول العراق إلى العصور الوسطى، عندما كانت الإمبراطوريتان العثمانية والصفوية تتصارعان على الهيمنة الإقليمية. العراق، بموقعه الاستراتيجي وموارده الغنية، كان ساحة مفتوحة لهذه الصراعات. الإمبراطورية العثمانية: سيطرت على العراق منذ أوائل القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الأولى، وكانت تعتبر العراق جزءاً مهماً من حدودها الجنوبية، مما سمح لها بحماية أراضيها من التهديدات القادمة من الشرق. والإمبراطورية الصفوية: كانت تسعى إلى التوسع غرباً لتحقيق نفوذ سياسي وديني، خاصة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية في العراق، مثل النجف وكربلاء، حيث تم ترسيم الحدود بين الإمبراطوريتين عبر سلسلة من المعاهدات، أبرزها معاهدة زهاب عام ١٦٣٩، لكنها ظلت مناطق توتر ومنافسة دائمة (Calabrese, 1998, pp. 75-94).

ب- الأبعاد الجغرافية والجيوستراتيجية:

يشغل العراق موقعاً استراتيجياً بين تركيا وإيران، حيث يعد معبراً برياً حيوياً بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. تركيا: ترى العراق كممر نحو دول الخليج العربي وأسواقها، فضلاً عن كونه مصدراً مهماً للطاقة. وإيران: ترى العراق جسراً يربطها بالعالم العربي، مما يتيح لها التوسع في نفوذها الإقليمي، إضافة إلى ذلك، يحتوي العراق على موارد مائية ونفطية غنية، جعلت منه ساحة رئيسية للاستثمار والتنافس بين البلدين .**(Bonab, 2009, pp. 161-175)**

ت-التنافس الثقافي والديني:

- البعد السني والشيعي: شكل الانقسام الطائفي في العراق أرضية خصبة لتنافس النفوذ. تركيا، التي تعد نفسها حامية للمسلمين السنة، تسعى للتواصل مع المجتمعات السنية في العراق. في المقابل، إيران، باعتبارها مركز الإسلام الشيعي، تعزز نفوذها بين شيعة العراق، لاسيما في المناطق الجنوبية إذ توجد المراقد الشيعية المقدسة.
- العوامل الثقافية: العراق يحتفظ بروابط ثقافية قوية مع كل من تركيا وإيران. المدن مثل بغداد والموصل تحمل إرثاً عثمانياً، بينما النجف وكربلاء ترتبط تاريخياً وروحياً بإيران. هذا التداخل الثقافي جعل العراق مجالاً مفتوحاً للتأثير الثقافي لكلا الجانبين .**(Akdağ, 2017, p. 346)**

ث-التنافس الاقتصادي:

تُعد الموارد الاقتصادية في العراق، ولا سيما النفط والغاز، محركاً رئيسياً للتنافس التركي الإيراني. تركيا: تطمح لتعزيز شراكتها الاقتصادية مع العراق من خلال مشاريع كبرى، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية. كما أنها تعتمد على صادرات النفط من إقليم كردستان العراق عبر خط الأنابيب الممتد إلى ميناء جيهان التركي. وإيران: استفادت من العلاقات القوية مع

الحكومات العراقية بعد ٢٠٠٣ لتعزيز تجارتها مع العراق، وجعلته واحداً من أهم أسواق صادراتها **(kkurt, 2010, pp. 1-21).**

ج- التطورات الحديثة والتأثير على التنافس:

مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، دخل التنافس التركي الإيراني مرحلة جديدة. إيران: استغلت الانهيار السياسي والأمني لتعزيز نفوذها من خلال دعم الأحزاب الشيعية والميليشيات المسلحة. وتركيا: ركزت على حماية مصالحها من خلال تطوير علاقاتها مع القوى السنية والكردية، ومقاومة النفوذ الإيراني المتزايد، كما أن التطورات الإقليمية، مثل صعود تنظيم داعش في ٢٠١٤، أضافت بعداً جديداً للتنافس، حيث زادت من تدخل كل من تركيا وإيران في الشأن العراقي لتحقيق أهدافهما الأمنية والسياسية **(Ayman, 2014, pp. 13-15).**

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية لكل من تركيا وإيران في العراق.

ترتبط الأهداف الاستراتيجية لكل من تركيا وإيران في العراق ارتباطاً وثيقاً بالموقع الجغرافي للعراق وأهميته السياسية والاقتصادية والطائفية في المنطقة، تسعى كل من الدولتين إلى تحقيق مصالحها عبر توسيع نفوذها وتعزيز حضورها في العراق، مستفيدةً من الظروف السياسية غير المستقرة التي شهدتها البلاد، لا سيما بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣ (WANG, 2011, pp. 4-5). بالنسبة لتركيا، فإن أهدافها الاستراتيجية في العراق تنبع من مزيج من المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية. من الناحية الأمنية، تسعى تركيا إلى ضمان استقرار المناطق الحدودية مع العراق ومنع استخدام الأراضي العراقية كنقطة انطلاق للهجمات التي تشنها الجماعات الكردية المسلحة، مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) وبالتالي، تعتبر السيطرة على المناطق الشمالية من العراق، وخاصة إقليم كردستان العراق، جزءاً أساسياً من

استراتيجيتها لضمان أمنها القومي. اقتصادياً، يعد العراق سوقاً حيوياً للصادرات التركية ومصدراً رئيسياً للنفط، حيث يتم تصدير النفط الخام من كردستان العراق عبر خط الأنابيب الممتد إلى ميناء جيهان التركي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى تركيا إلى تعزيز دورها كشريك اقتصادي رئيسي للعراق من خلال الاستثمار في مشروعات البنية التحتية والطاقة **(Keskin, 2008, pp. 59-75)**.

على الجانب السياسي، تهدف تركيا إلى بناء علاقات قوية مع القوى السنية في العراق، كوسيلة لموازنة النفوذ الإيراني المتزايد ولتعزيز ارتباطها بالعالم العربي. كما تسعى أنقرة إلى تقديم نفسها كحامية للمصالح السنية في العراق، في إطار استراتيجيتها الإقليمية لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، مستندةً إلى إرثها العثماني **(العبيدي، ٢٠٢٠، الصفحات ٨٩-٩٣)**. أما إيران، فتتطلع إلى تحقيق أهداف استراتيجية متعددة في العراق، تتمحور حول تعزيز نفوذها الإقليمي وبناء عمق استراتيجي يضمن حماية مصالحها. يُعتبر العراق بوابة إيران إلى العالم العربي، وجسراً لتوسيع نطاق تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط. بعد سقوط نظام صدام حسين، عملت إيران على إقامة روابط قوية مع الأحزاب الشيعية والفصائل المسلحة في العراق، مما مكّنها من ترسيخ حضورها في مراكز القرار السياسي والأمني في البلاد، كما تسعى إيران إلى حماية المقدسات الشيعية في العراق، مثل النجف وكربلاء، وجعلها جزءاً من استراتيجيتها الدينية التي تعزز مكانتها كقوة شيعية إقليمية. اقتصادياً، تعتبر إيران العراق واحداً من أهم شركائها التجاريين، حيث تعتمد على تصدير السلع والطاقة إليه، مما يساعدها على تجاوز العقوبات الدولية وتحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة. أمنياً، ترى إيران في العراق خط دفاع أول لمواجهة أي تهديدات أمريكية أو إقليمية، وتستخدم أراضيه لتعزيز وجودها العسكري والاستراتيجي، خاصة

عبر الميليشيات المرتبطة بها (**سعيد، ٢٠١٧، الصفحات ٩٨-١١٩**)، بالتالي، يمكن القول إن الأهداف الاستراتيجية لكل من تركيا وإيران في العراق تتداخل في بعض النواحي، لكنها تعكس في الوقت نفسه تنافساً شديداً على النفوذ. بينما تركز تركيا على حماية أمنها وتعزيز دورها الاقتصادي، تسعى إيران إلى ترسيخ سيطرتها السياسية والطائفية. هذا التنافس المتشابك يجعل العراق ساحة حيوية للصراعات الإقليمية المتغيرة.

ثالثا: التنافس التركي والإيراني في العراق بعد عام ٢٠٠٢.

أصبح التنافس بين البلدين واضحاً في العراق بسبب الموارد الطبيعية والقضايا الطائفية. العراق، وتحديداً إقليم كردستان العراق ومناطق محافظة نينوى، هي مناطق حيث ستكون هناك صراعات على السلطة بين تركيا وإيران للسيطرة على الطاقة والنفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية(**Sinkaya, 2018**) . لفترة طويلة، ظهر العراق كمنطقة أساسية للتنافس الجيوسياسي ومجال للتصعيد المحتمل بين أنقرة وطهران. وبسبب الوجود العسكري التركي المتزايد في إقليم كردستان العراق، بفضل العمليات العسكرية عبر الحدود التي تشنها أنقرة ضد حزب العمال الكردستاني، أصبحت الميليشيات المتحالفة مع إيران تشعر بعدم الارتياح بشكل متزايد. وقد دفع هذا الميليشيات المتحالفة مع إيران إلى ضرب القاعدة العسكرية التركية في بعشيقة بالموصل. وقد وقع هذا النوع من الهجوم أكثر من مرة. علاوة على ذلك، كانت وحدات مقاومة سنجار(YBŞ) القريبة من حزب العمال الكردستاني، تتعاون مع الحشد الشعبي لفترة طويلة. وبسبب الوجود المتزايد لحزب العمال الكردستاني، نفذت تركيا ضربات بطائرات بدون طيار في منطقة سنجار، وبلغت ذروتها في تهديدات قادة الحشد الشعبي المدعومة من طهران ضد تركيا. العمليات العسكرية التركية في شمال العراق لم تمهد الطريق لوجود تركي دائم في المنطقة سابقاً،

وخاصةً في التسعينيات القرن العشرين (**نوير، ٢٠٢١، الصفحات ٢٥٣-٢٨٤**)، مع ذلك حاولت تركيا زيادة نفوذها السياسي في العراق أثناء عملية تشكيل الحكومة في بغداد عن طريق دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني والسياسيين العرب السنة. وقد أثار هذا الواقع أيضاً دهشة في إيران (**Aras, 2014, pp. 112-120**).

اشتدت المنافسة بين تركيا وإيران في العراق، كما خلق الانسحاب الأميركي من العراق عام ٢٠١١ فراغاً في السلطة وأدت إلى تحول ميزان القوى الإقليمي، وخاصة عندما دعم العراق السياسات الإيرانية تجاه المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي. إن السياسات الخارجية العراقية كانت أكثر انسجاماً مع إيران من أي دولة إقليمية أخرى (**عبدالفتاح، ٢٠١٤، الصفحات ٤٠-٥٣**). وتنظر إيران إلى العراق باعتباره عنصراً حاسماً لتحقيق طموحاتها الأمنية الوطنية. ومن المنظور الإيراني، من الأهمية بمكان أن يظل العراق دولة صديقة ومطواعة تدعم مصالح الأمن القومي الإيراني. كما تؤثر العوامل الدينية أيضاً على السياسة الإيرانية تجاه العراق، إذ يقع اثنان من أقدس المواقع الإسلامية الشيعية في النجف وكربلاء في جنوب العراق. إن النظام الديني الشيعي في إيران يرغب في ضمان عدم ظهور العراق ومؤسسته الدينية كتهديد لمفهوم إيران للحكم الديني، أو ولاية الفقيه (**Bahgat, 2014, pp. 121-132**).

وبالمقابل تركيا تشكل عقبة أمام قدرة إيران على تحقيق طموحاتها السياسية في العراق. إن أنقرة لديها مصلحة قوية في ظهور عراق مستقر سياسياً ومستقل ومزدهر اقتصادياً يتماشى مع المصالح التركية. وهي لا تريد أن يصبح العراق دولة تابعة لإيران. ومع ذلك، تفتقر تركيا إلى العلاقات الوثيقة التي تربط إيران بالجهات والأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي والكتلة الصدرية. كما أنها لا تتمتع بوجود استخباراتي وشبه

عسكري نشط مثل إيران (Demiryol T. , 2013, pp. 22-121)، ومع ذلك، أقامت تركيا علاقات اقتصادية وسياسية قوية مع حكومة إقليم كردستان العراق. كما حافظ إيران على علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع حكومة إقليم كردستان العراق، لقد بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين حوالي ٤.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١. ولكن علاقات إيران مع حكومة إقليم كردستان العراق ليست وثيقة مثل علاقات تركيا وقد شابتها التوترات الدورية. واتهم المسؤولون الإيرانيون حكومة إقليم كردستان العراق بتسهيل هجمات حزب الحياة الحرة الكردستاني على الأراضي الإيرانية (**الوادعي، ٢٠٢١، الصفحات ٩٥-١١٧**).

اشتدت المنافسة السياسية بين تركيا وإيران في العراق في السنوات العديدة الماضية. فقد دعمت الدولتان الكتل السياسية المتعارضة خلال الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٠، حيث دعمت إيران الأحزاب الشيعية، ودعمت تركيا التحالف العلماني والعراقي. ولكن في حين ينظر العديد من العراقيين إلى السياسات الإيرانية على أنها طائفية، حاولت تركيا تصوير نفسها في ضوء غير طائفي. ففي زيارته للعراق في آذار ٢٠١١، التقى رئيس الوزراء أردوغان بأعظم زعيم شيعي في العراق، آية الله علي السيستاني، كما حرص على زيارة الأضرحة الشيعية في بغداد، فضلاً عن الأماكن المقدسة السنية. وكان الهدف من الزيارتين التأكيد على دعم أنقرة لنهج مستقر وغير طائفي تجاه مستقبل العراق (**زيد، ٢٠١٨، الصفحات ٢٦-٣٥**).

بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١ تدهورت العلاقات التركية مع الحكومة المركزية في العراق بشكل كبير، فقد عزز رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي علاقاته مع إيران بعد الانسحاب الأميركي. وفي الوقت نفسه، سعى المالكي إلى تعزيز سيطرته على المؤسسات السياسية العراقية، وخاصة الأجهزة الأمنية، والحد من نفوذ السنة والكرد (**Stephen, 2013,**

(p. 15). وقد أدت محاولة المالكي للحد من نفوذ الكرد والسنة إلى توتر العلاقات مع أنقرة. وكان قراره بإصدار مذكرة اعتقال في كانون الأول ٢٠١١ لنائب الرئيس السني طارق الهاشمي، الذي اتُهم بالتحريض على الإرهاب في اليوم التالي لمغادرة آخر القوات الأميركية للعراق، سبباً في إثارة قلق تركيا بشكل خاص. ورأى المسؤولون الأتراك أن مذكرة اعتقال الهاشمي تشكل جزءاً من جهد أوسع نطاقاً من جانب المالكي للحد من سلطة الكرد والسنة. ويخشى الأتراك أن تؤدي محاولة المالكي للحد من نفوذ السنة والكرد إلى زيادة خطر العودة إلى نوع العنف الطائفي الذي حدث في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وقد تؤدي إلى تفكك العراق، مع حصول الكرد في الشمال على الاستقلال الكامل **(Ebrahimi, 2017, p. 70)**.

رابعا: هيمنة الطاقة الإقليمية بين تركيا وإيران في العراق.

تركيا وإيران كانتا في بداية التنافس على الهيمنة الإقليمية على الطاقة. وقد أدت قضية الغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق إلى تعقيد العلاقات الثنائية التركية الإيرانية. يعد إقليم كردستان العراق أحد الأماكن الرئيسية في الشرق الأوسط حيث يحدث هذا التنافس. في حين أن الشرق الأوسط معروف تقليدياً بالنفط، فإن الغاز الطبيعي هو أيضاً مورد وفير والطلب العالمي المتزايد المستمر، فضلاً عن حاجة الأسواق الأوروبية للبحث عن طرق بديلة لتوريد الغاز الطبيعي في ضوء حرب أوكرانيا، حفز العديد من دول الشرق الأوسط، بما في ذلك تركيا وإيران، على الاستثمار في إنتاج الغاز الطبيعي بقوة. ووفقاً لتقديرات حديثة، فإن العراق، وخاصة الجزء الشمالي من البلاد، الذي تحكمه حكومة إقليم كردستان العراق، لديه القدرة على زيادة إنتاجه من الغاز الطبيعي إلى ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين **(بوقاره، ٢٠٢٣، الصفحات ٤٨٢-٤٩٧)**.

وقد أشارت شركات تركية من القطاع الخاص، مثل شركة جنكيز للطاقة ومسؤولون حكوميون أتراك، إلى نيتها استيراد الغاز الطبيعي إلى تركيا للاستهلاك المحلي ونقطة عبور محتملة قبل التصدير إلى أوروبا. في فبراير ٢٠٢٠، تقدمت شركة جنكيز للطاقة بطلب للحصول على تصاريح من السلطات التنظيمية لحكومة إقليم كردستان العراق للوصول إلى حقول الغاز الطبيعي، مما يسمح للشركة باستيراد الغاز الطبيعي إلى تركيا في نهاية المطاف. كما صرح الرئيس التركي أردوغان علناً عن طموحه في أن تستورد تركيا الغاز الطبيعي من إقليم كردستان العراق، وأشارت تقارير إعلامية في عام ٢٠٢٢ إلى أن أردوغان ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني مستعدان للتوقيع على صفقة خط أنابيب (Azizi, 2022). وكانت تخشى إيران، التي تمتلك كميات كبيرة من احتياطياتها من الغاز الطبيعي وتصدر غازها إلى تركيا والعراق، أي صفقات طاقة محتملة بين تركيا وإقليم كردستان العراق من شأنها أن تقوض حصة إيران في سوق الطاقة الإقليمية. وتتزايد المخاوف الإيرانية بشأن استبعادها من سوق الغاز الطبيعي لأن عقد خط أنابيب الغاز الطبيعي لمدة ٢٥ عاماً المبرم بين تركيا وإيران ينتهي في عام ٢٠٢٦. ويشير المراقبون إلى احتمال عدم تجديد تركيا للصفقة واختيارها بدلاً من ذلك الحصول على غازها من إقليم كردستان العراق أو استخدام تركيا كنقطة عبور محتملة لبيع الغاز إلى أوروبا، تعد تركيا أكبر مشتر للغاز الطبيعي الإيراني، وطهران هي ثاني أكبر مصدر للغاز إلى تركيا بعد موسكو (Aras، ٢٠١٤)، ومع ذلك، فإن الغاز الإيراني باهظ الثمن، وتريد تركيا تنويع مصادرها. علاوة على ذلك، تريد تركيا أن تصبح مركزاً للعبور في تصدير غاز إقليم كردستان العراق وكذلك الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا في وقت تريد فيه أوروبا

تقليل اعتمادها على الغاز الروسي بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي بدأ في شباط ٢٠٢٢. وهذا الوضع يثير قلق طهران (Bonab R. G., 2009, pp. 161-175).

بما أن تركيا وإيران من المرجح أن تشهدا تنافساً محتدماً على الغاز الطبيعي في العراق في السنوات المقبلة، فإن إحدى الطرق التي قد تتجلى بها هذه المنافسة سياسياً هي من خلال دعم كل طرف لفصائل سياسية مختلفة في إقليم كردستان العراق. لهذا السبب يتم تنفيذ هذه السياسة من خلال دعم تركي للحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني، ودعم إيران لمنافسه الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني، والذي يسيطر على معظم المناطق الغنية بالغاز الطبيعي في إقليم كردستان العراق. ونظراً لأن كلاً من عشيرتي بارزاني وطالباني من الجهات الفاعلة القوية في سياسة إقليم كردستان العراق والتي يعود نفوذها في المنطقة إلى عقود من الزمن، فإن تحالف تركيا وإيران معهما من شأنه أن يخدم مصالح الطاقة والجيوسياسية في كل من العراق والشرق الأوسط (Yarmohammadian, 2017, p. 20). ومن الأمثلة على تحالف إقليم كردستان العراق مع تركيا انحيازها إلى حكومة إقليم كردستان العراق في النزاعات السابقة مع حكومة بغداد بشأن توزيع مدفوعات النفط ومحاولات حكومة إقليم كردستان العراق القضاء على وجود حزب العمال الكردستاني على أراضي إقليم كردستان العراق. كما عارض بارزاني بشدة توسع النفوذ الإيراني في العراق وخشي أن تعزز الميليشيات المدعومة من إيران نفوذها وقوتها بالقرب من إقليم كردستان العراق. وقد حدث هذا بشكل متزايد بعد أن استولت الميليشيات على الأراضي في المنطقة التي غزاها تنظيم داعش سابقاً. أدت معارضة الحزب الديمقراطي الكردستاني للتوسع الإيراني إلى ائتلاف انتخابي غير ناجح مع رجل الدين الشيعي

العراقي المؤثر مقتدى الصدر، وهو معارض للوجود الإيراني في العراق على الرغم من وجهات نظر شيعية دينية متشددة مماثلة **(المهداوي، ٢٠١٣، الصفحات ١٢٣-١٣٤)**.

من ناحية أخرى، تبنى الاتحاد الوطني الكردستاني تدريجياً موقفاً أكثر تأييداً لإيران، خاصة بعد أن كان للاتحاد الوطني الكردستاني والميليشيات المختلفة المدعومة من إيران مصلحة مشتركة في محاربة تنظيم داعش. يعود الدعم الإيراني للاتحاد الوطني الكردستاني إلى ثمانينيات القرن العشرين على الأقل عندما زود الحرس الثوري الإيراني قوات البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بالأسلحة والتدريب لعمليات حرب العصابات ضد نظام صدام حسين. لمدة ثلاثة عقود على الأقل، بنى أعضاء الحرس الثوري الإيراني شبكات واتصالات دائمة مع المسؤولين المتحالفين مع الاتحاد الوطني الكردستاني ومقاتلي البيشمركة. أحد أبرز الأفراد هو مسؤول إيراني يدعى محمد حاجي علي إقبالبور، المعروف باسم آغا إقبالي. وبينما يُطلق عليه رسميًا اسم الممثل الإيراني، أكد مسؤولو الاتحاد الوطني الكردستاني أن آغا إقبالي هو قائد في الحرس الثوري الإيراني ودرب قوات البيشمركة منذ ثمانينيات القرن العشرين. سمحت العلاقات الطويلة الأمد التي شكلها آغا إقبالي ومسؤولون آخرون في الحرس الثوري الإيراني مع وحدات البيشمركة المتحالفة مع الاتحاد الوطني الكردستاني بالتنسيق الوثيق مع هذه القوات في القتال ضد داعش ومسار لتعزيز سيطرة الميليشيات المدعومة من إيران في إقليم كردستان العراق **(Ben Taleblu, 2015, pp. 123-134)**.

إن دعم تركيا للحزب الديمقراطي الكردستاني ودعم إيران للاتحاد الوطني الكردستاني يزيد من احتمالية أن تحاول كلتا الدولتين استخدامهما للحد من أي توسع محتمل لمنافسهما. بالنسبة لتركيا، يشمل هذا زيادة الوجود الاستخباراتي التركي في المنطقة لجمع المعلومات وإجراء

العمليات ضد نشاط حزب العمال الكردستاني واستخدام علاقاتها الودية مع بارزاني للحصول على عقود تجارية مواتية مع الأصدقاء. بالنسبة لإيران، من المرجح أن يستلزم هذا استخدام شبكتها الواسعة للحد من أي توسع محتمل للمصالح التركية التي تتعارض مع المصالح الإيرانية، وخاصة رغبة تركيا في تنمية الهيمنة على الطاقة. (**(Koolaee, 2016, pp. 1-27)**).

تمثل محافظة نينوى في غرب العراق منطقة استراتيجية أخرى من المرجح أن تزيد من حدة التنافس التركي الإيراني. لأن محافظة نينوى العراقية تشترك في الحدود مع محافظة الفلاسة التي يهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا. والقلق الرئيسي لتركيا هو أي تدفق محتمل عبر الحدود للأموال والأسلحة بين المجموعتين. بالإضافة إلى قضايا الموارد والأمن القومي بالنسبة لتركيا**(Kaválek, 2016)** . وبسبب هذه العوامل، كان لدى تركيا بطبيعة الحال طموحات لاستعادة دور بارز في الموصل بمجرد أن تتاح الفرصة. فبعد حرب العراق، بالإضافة إلى الاستثمار الاقتصادي المكثف في الموصل، أقامت تركيا علاقات مع زعماء سياسيين محليين مؤثرين، وأبرزهم أثيل النجيفي، المحافظ السابق لمحافظة نينوى الذي ينحدر من عائلة بارزة وتاريخية تمتلك الأراضي وكانت على علاقة جيدة بالسلطات العثمانية عندما حكمت الموصل. بالإضافة إلى علاقاته العائلية التي جعلته مستعداً بشكل طبيعي ليكون ودوداً مع تركيا، فإن النجيفي أيضاً حذر للغاية من سلطة الحكومة المركزية في بغداد ويرغب في مزيد من اللامركزية في السلطة بين المحافظات العراقية، وهي السياسة التي من شأنها في نهاية المطاف أن تفيد تركيا **(الزبيدي، ٢٠١٦، الصفحات ٥٤-٥٧)**.

لقد تعرض نفوذ تركيا في الموصل ومحافظة نينوى لتحديات كبيرة بعد صعود داعش وهزيمته في المنطقة بسبب البنية السياسية المتغيرة والجهات العسكرية الجديدة. بعد أن استولى

داعش على مدينة الموصل في صيف عام ٢٠١٤، كانت إيران، من خلال وحدات الميليشيات المختلفة الموجودة بالفعل بكثافة في العراق، واحدة من الجهات الفاعلة العديدة التي قاتلت داعش في المنطقة. سمح فرار القوات المسلحة العراقية بعد استيلاء داعش على الموصل بتكوين فراغ أمني، والذي ملأته وحدات الحشد الشعبي، وهي مظلة فضفاضة من الميليشيات الشيعية بدعم وسيطرة نهائية من إيران **(الكردي، ٢٠١٧، الصفحات ٦٩-٩٠)**. ونظراً للموقع الاستراتيجي للموصل كمركز لوجستي على طول الطريق الشمالي لإيران إلى سوريا، فقد بقيت الجماعات المدعومة من إيران في المنطقة بعد داعش وتشكل تحدياً لأي طموحات تركية لاستعادة النفوذ الاقتصادي والسياسي في المنطقة. وعلى الصعيد السياسي، تعرض موقف تركيا في نينوى لتحديات كبيرة أيضاً بسبب استقالة النجيفي من السلطة. بالإضافة إلى الوجود الدائم للميليشيات الشيعية في محافظة نينوى، كان على تركيا أن تواجه تحدياً أمنياً آخر: الوجود المتزايد لحزب العمال الكردستاني والجماعات المتحالفة معه في المنطقة، وأبرزها سنجار. وقد تعزز الوجود المتزايد لحزب العمال الكردستاني في سنجار بعد أن قاتل ضد داعش خلال الفظائع الجماعية التي ارتكبها الأخير ضد المجتمع اليزيدي في سنجار. وبينما ساعدت القوات الجوية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في جهود إجلاء اليزيديين من سنجار، زادت الميليشيات الإيرانية بنشاط من اتصالاتها مع حزب العمال الكردستاني في منطقة سنجار. بالإضافة إلى القبول الضمني بوجود الآخرين في المنطقة، قامت وحدات الحشد الشعبي أيضًا بدمج بعض المقاتلين المحليين المرتبطين بحزب العمال الكردستاني في صفوفها، وأبرزها اللواء(٨) **(Sagnic, 2016, p. 22)**. وقد تجلى هذا التحالف بين وحدات الحشد الشعبي وحزب العمال الكردستاني بشكل أكبر في ربيع عام ٢٠٢٢ خلال عملية مخلب القفل التي شنتها تركيا، والتي استهدفت مقاتلي حزب

العمال الكردستاني في منطقة محافظة نينوى، حيث تعرضت الوحدات العسكرية التركية أيضاً للهجوم من قبل وحدات الميليشيا المدعومة من إيران. وفي شباط ٢٠٢٣، صعدت إيران من إجراءاتها ضد الوجود التركي في نينوى عندما أطلقت ميليشيا مدعومة من إيران ثمانية صواريخ على الأقل على قاعدة زيلكان العسكرية التركية **(Kruczek, 2018, pp. 1-2)**.

خامسا: أسباب تطور العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٢:

صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي المعتدل إلى السلطة وظهور رجب طيب أردوغان رئيسًا للوزراء بعد ذلك بقليل **(Sinkaya B. , 2012, p. 140)**. في تشرين الثاني ٢٠٠٢، وللمرة الأولى في تاريخ تركيا، جمع حزب ذو توجه إسلامي ما يكفي من الأصوات لتشكيل حكومة حزب واحد. كان حزب العدالة والتنمية يسعى إلى الاعتراف الدولي والشرعية، وبالتالي، وخاصة في السنوات الثلاث الأولى من وجوده في السلطة، كانت أولويته تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما، مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، تم التقليل من أهمية الاختلافات الإيديولوجية بين تركيا وإيران. وفي عهد أردوغان، نجح حزب العدالة والتنمية، الذي خلف حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان الأول، في تجنب التطرف الخطابي الذي اتبعه سلفه، ولكن من دون أن ينكر أهمية الدين الإسلامي في برنامجه، الأمر الذي فتح الطريق أمام التعاون مع دول الشرق الأوسط وخاصة إيران. والوجود الأميركي في أفغانستان والعراق. فقد عارضت كل من أنقرة وطهران إمكانية إنشاء دولة كردية مستقلة نتيجة لسياسات واشنطن في المنطقة **(Hazır, 2015, pp. 1-30)**. كما أدى الوجود الأميركي والبريطاني في العراق بعد سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى تكثيف المخاوف من إنشاء دولة كردية اتحادية ذات توجهات مؤيدة لأميركا. وكانت إيران تشعر بالقلق إزاء وجود القوات الأميركية بالقرب من

حدودها (أفغانستان والعراق)، وفي الوقت نفسه كانت ترى في تركيا حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة. ومن جانبها، كانت تركيا تشعر بنفس القدر من القلق إزاء كرد العراقيين الذين تمكنوا من الحصول على وضع الحكم الذاتي. وبعد رفض تركيا لطلب الولايات المتحدة بفتح جبهة ثانية ضد العراق في حرب الخليج عام ٢٠٠٣، وجدت نفسها في موقف محدود النفوذ على العراق، كما ساورتها شكوك جدية حول الكيفية التي قد تؤثر بها أنقرة على مجرى الأحداث في المستقبل. وفي عام ٢٠٠٣ تكبدت كل من تركيا وإيران خسائر جيوسياسية كبيرة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وكانت خسائرهما في شمال العراق أعظم، رغم أن إيران كانت تمتلك خيار توسيع نفوذها بين الشيعة في العراق **(Olson, 2004, pp. 212-213)**. ولكن إذا اندلعت حرب أهلية في العراق، فقد تتاح الفرصة لتركيا لغزو شمال العراق والاستيلاء على شمال العراق الغني بالنفط، ولكن مثل هذا الغزو كان ليؤدي إلى رد فعل إيراني سوري مشترك.

وفي نفس الفترة، كان الاهتمام الرئيسي للسياسة الخارجية الإيرانية يتلخص في المشهد العالمي والإقليمي المتغير في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول والغزوات الأميركية التي تلتها في أفغانستان والعراق. وردت إيران بالقرار بممارسة سياسة أكثر عدوانية في الشرق الأوسط. وعلى هذا فقد واصلت إيران تزويد المنظمات الفلسطينية وحزب الله في لبنان بالأسلحة، وفي الوقت نفسه سارعت إلى تسريع برامجها النووية وبرامج الصواريخ. كما عززت وجودها في العراق من خلال التعاون مع جيش المهدي (مقتدى الصدر)، رجل الدين الشيعي، والمنظمات الثورية الأخرى في العراق، في حين حافظت على تحالفها مع سوريا. وكانت هذه السياسات التي تنتهجها إيران مرتبطة بعزلتها المتزايدة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها. وعلى هذا، ونظراً لمصلحتهما القوية المتبادلة في تجنب إقامة دولة كردستان المستقلة في شمال العراق والعواقب

المحتملة التي قد تترتب على أي مواجهة عسكرية في المنطقة، فقد قدر البلدان أنه من الأفضل لهما أن يحاولا التوفيق بين مصالحهما غير المتجانسة في شمال العراق. وبالنسبة لتركيا، فقد أصبح هذا السعي أكثر سهولة أو حتى ضرورة بعد انفصالها الجزئي عن النفوذ الأميركي، الأمر الذي مكن أنقرة من محاولة ممارسة نفوذها على الشرق الأوسط والعالم العربي فضلاً عن إيران **(Barrans, 2015, pp. 4-15).**

بدأت السياسات الخارجية التركية والإيرانية تتقارب في العديد من قضايا الشرق الأوسط، فحتى كانون الأول ٢٠٠٨، سعت تركيا إلى الاضطلاع بدورها كوسيط بين سوريا وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل ومنظمة حماس الفلسطينية. وبعد غزو إسرائيل لغزة (كانون الأول ١٩٩٨ . كانون الثاني ١٩٩٩) بعملية "الرصاص المصبوب"، وجهت تركيا انتقادات غير مسبوقة لسياسة إسرائيل في قطاع غزة، في حين تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل أكبر بعد هجوم إسرائيل على السفينة التركية "مافي مرمرة" في أيار ٢٠١٠، التي شاركت في أسطول دولي حاول كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، كما انتقدت أنقرة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، فضلاً عن الاستسلام الصامت للولايات المتحدة **(Kanat, 2012, pp. 239-242)**. كما دافعت الحكومة التركية عن حق إيران في تطوير التكنولوجيا النووية السلمية، خاصة وأن طهران استندت في سياستها النووية إلى حجتين، المساواة بين الدول فيما يتصل بنظام منع الانتشار النووي والحق في الحصول على الطاقة النووية المدنية. لقد صرح رئيس الوزراء التركي مراراً وتكراراً بأن تركيا تعارض انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. ومع ذلك، قدرت الحكومة التركية أن التكنولوجيا النووية المدنية الإيرانية كانت مخصصة "للأغراض السلمية فقط". وعلاوة على

ذلك، فقد قدر أن زعزعة استقرار إيران أكثر خطورة من تطوير برنامجها النووي **(Ehteshami, 2011, p. 118).**

كانت أنقرة على استعداد أيضاً للعب دور الوسيط بين إيران والغرب، لكن نتيجة لخيبة أمل تركيا في الغرب، بدأت أنقرة في تنفيذ سياسة خارجية جديدة تجاه الشرق الأوسط، وقد أدى ربط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمشكلة قبرص بقضية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن اعتراضات فرنسا وألمانيا على فتح مفاوضات الانضمام، إلى إثارة مشاعر خيبة الأمل الشديدة في تركيا. وقد دفعت هذه الحقيقة الإسلاميين الأكثر تحفظاً في حزب العدالة والتنمية إلى زيادة اقتراحاتهم وحتى الضغط على الحكومة لصياغة سياسة خارجية أكثر توجهاً نحو البلدان الإسلامية. وعلى وجه الخصوص، كان تعيين البروفيسور أحمد داود أوغلو، المستشار السابق لرئيس الوزراء أردوغان، في منصب وزير الخارجية، ونواياه في تحويل السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط، بمثابة دفعة جديدة للعلاقات مع إيران. وقد أطلق أحمد داود أوغلو على سياسته اسم "سياسة صفر مشاكل". وحتى العناصر المحافظة المتطرفة مثل الحرس الثوري في إيران "توقفت عن تصور تركيا كأداة للغرب تعمل على عزل إيران في المنطقة" **(Bas, 2013, p. 118)**. وكانت الجوانب الرئيسية لهذه السياسة، من ناحية، إنشاء منطقة اقتصادية إقليمية من شأنها أن تسهل اختراق تركيا اقتصادياً لأسواق البلدان المجاورة، ومن ناحية أخرى ظهور تركيا كقوة إقليمية قوية من شأنها أن تكون في وضع يسمح لها بالتوسط في الصراعات الإقليمية بفضل دبلوماسيتها المؤثرة. والواقع أن تركيا سعت إلى التوسط من أجل استعادة السلام بين سوريا وإسرائيل، وبين حماس وفتح. وفي هذا السياق، اعتُبرت العلاقة مع الجمهورية الإسلامية بمثابة فرصة وتحدي في الوقت نفسه، حيث سهّلت مبادرات الوساطة التي

قامت بها الدبلوماسية التركية أيضًا تحسين العلاقات مع إيران (Breitegger, 2009, p. 119). ومع ذلك، فإن بداية الحرب الأهلية في سوريا وتوتر علاقات إيران مع الغرب، بسبب إصرار طهران على المضي قدمًا في برنامجها النووي، خلق صعوبات في تنفيذ سياسة "المشاكل الصفرية".

العامل الاقتصادي والاعتبارات الاقتصادية أيضاً لعبت دوراً في زيادة اهتمام البلدين بتعزيز علاقاتهما. فقد أدرك البلدان أن تعاونهما الاقتصادي له أهمية استراتيجية أكبر من أفكار كل دولة في استغلال القضية الكردية لصالحها أو السعي إلى استغلال المشاكل الداخلية للدول الأخرى (Olson, 2000, p. 889). وتضمنت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية توسيع مجال نفوذ تركيا من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول المجاورة لها. وبدا أن إحدى السياسات المفيدة تتمثل في تصدير منتجات وخدمات الصناعة التركية إلى إيران، في مقابل الغاز الطبيعي والنفط. وبطبيعة الحال، تلقت تركيا بالفعل تحذيرات من الولايات المتحدة لوقف المزيد من الاتفاقيات لنقل الغاز الطبيعي من إيران، ثاني أكبر مورد للغاز لها. لكن تركيا تجاهلت هذه التحذيرات. من ناحية أخرى، بالنسبة لإيران، فإن تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا من شأنه أن يخلف عواقب سياسية إيجابية، حيث بدا أن تركيا تفضل تحسين العلاقات الاقتصادية مع إيران، على الرغم من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. لذلك، وفي إطار جهودها لتجنب العزلة الاقتصادية والسياسية، لجأت إيران إلى تركيا، التي كانت عضواً في حلف شمال الأطلسي ومرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي حليف ثمين لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (Tsardanidis, 2014, pp. 349-362)، وقد أكدت زيارات وزير خارجية تركيا إلى طهران مرتين في عام ٢٠٠٣ ووزير الخارجية الإيراني إلى أنقرة المخاوف

والمصالح المشتركة للبلدين فيما يتعلق بالتطورات في شمال العراق. واستمرت المناقشات الدبلوماسية بين كبار المسؤولين مع زيارات أردوغان إلى إيران في تموز ٢٠٠٤ وفي كانون الاول ٢٠٠٦. ووقع البلدان اتفاقيات تعاون أمني، ركزت على القضية الكردية. ووفقاً لهذه الاتفاقيات، وضعت إيران حزب العمال الكردستاني في قائمة المنظمات الإرهابية، وفعلت تركيا الشيء نفسه في حالة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية. كما تضمنت الاتفاقيات شروط ضبط الحدود والتعاون في الكشف عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني ومنع إنشاء الملاجئ على الحدود وإقامة خطوط اتصال بين قادة الجيش وتسليم متمردي حزب العمال الكردستاني والمحتجين الإيرانيين على التوالي. وكان أحد الأهداف الرئيسية لإيران إبعاد تركيا عن النفوذ الإسرائيلي، واستغلال قلقها على الكرد. ومع ذلك، لم تقتصر تركيا على تحسين علاقاتها مع إيران وسوريا في مجالات مختلفة، بل بدأت تختلف بشدة مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة بشأن قضايا مثل التدخلات العسكرية الإسرائيلية في لبنان وغزة. ومنذ عام ٢٠٠٧، دعمت تركيا، البرنامج النووي الإيراني بشرط استخدامه لأغراض سلمية، وسعت إلى التوسط بين مجموعة ٥ + ١ (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) وإيران **(Aras B., 2008, p. 507)**. في سياق هذه السياسة، صوتت الحكومة التركية في أيار ٢٠١٠ ضد فرض عقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وزعمت تركيا أن العقوبات لن تحل القضية النووية الإيرانية **(Bleek, 2012, p. 29)**، من خلال التأكيد على أهمية الاتفاق بشأن الوقود النووي، بالتعاون مع البرازيل. كما استهدفت أنقرة، باتباعها هذه السياسة تجاه إيران، هدفاً آخر أيضاً: إظهار مدى أهميتها للغرب والولايات المتحدة **(Pieper, 2017, pp. 47-51)**. وفي هذا الصدد، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى

السنوات الأولى من الربيع العربي، يمكن اعتبار تقارب تركيا مع إيران وكذلك مع دول أخرى مثل سوريا وأرمينيا وحكومة إقليم كردستان في العراق، كما يشير ميل دال، "علامة ملموسة على الاعتراف بقوتها الإقليمية المتوسعة في الشرق الأوسط من قبل الدول المعنية" **(Dal, 2016, p. 1443)**. إن الزيادة الهائلة في حجم التجارة مع إيران وموقفها من القضية النووية، منح أنقرة القدرة على تطوير سياسة لمواجهة مشكلة إيران، والتي لو نجحت، لكان من شأنها أن تجعلها وسيطاً رئيسياً بين الولايات المتحدة وإيران. ومن ناحية أخرى، استفادت تركيا كثيراً من تجاهل العقوبات المفروضة على إيران، حيث وجدت إيران من خلال تركيا مخرجاً لمعاملاتها المالية.

سادسا: التنافس خلال فترة ما بعد الغزو، الحرب الطائفية (٢٠٠٦-٢٠٠٨) والانسحاب الأمريكي (٢٠١١).

يمثل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نقطة تحول كبيرة في تاريخ المنطقة، حيث أثّر بشكل جذري على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، وخلق فراغاً في السلطة، مما أدى إلى تغيير ميزان القوى الإقليمي. أدت هذه التحولات إلى تداعيات عميقة تجاوزت حدود العراق لتشمل دول الجوار، وعلى رأسها تركيا وإيران، اللتين وجدت كل منهما في العراق مسرحاً مفتوحاً لتعزيز مصالحها الاستراتيجية ومنافسة النفوذ الأمريكي والدولي **(المندلاوى، ٢٠١٤، الصفحات ٦٤-٦٧)**.

من الناحية السياسية، أدى الغزو إلى إسقاط نظام صدام حسين، الذي كان يشكل عامل توازن مهماً في العلاقات الإقليمية. هذا الانهيار أتاح لإيران فرصة غير مسبوقة لزيادة نفوذها في العراق. استغلت إيران حالة الفراغ السياسي لدعم الأحزاب الشيعية العراقية، مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي، وساهمت في صعود شخصيات سياسية شيعية مؤيدة لها إلى مراكز

القرار. كما قامت إيران بتمويل ودعم الميليشيات الشيعية، مما مكنها من تحقيق حضور عسكري على الأرض العراقية، وهي استراتيجية عززت قدرتها على التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للعراق **(كمال، ٢٠٢٠، صفحة ٤٠)**.

على الجانب الآخر، شعرت تركيا بقلق بالغ إزاء التداعيات التي خلفها الغزو الأمريكي، كانت أنقرة تخشى أن يؤدي انهيار النظام في بغداد إلى تنامي النزعة الانفصالية لدى الكرد في شمال العراق، مما قد يشجع الأقلية الكردية داخل تركيا على اتخاذ خطوات مماثلة. لذا، سعت تركيا إلى تأمين حدودها الجنوبية، وعززت من تدخلها السياسي والعسكري في المناطق الكردية العراقية. في الوقت نفسه، سعت أنقرة إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع الحكومة المركزية في بغداد لتحقيق توازن (سياسي، أمني) في مواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد **(Güney, 2008, p. 471)**.

اقتصاديًا، أدى الغزو إلى تدمير البنية التحتية للعراق وشل اقتصاده، مما جعله يعتمد بشكل كبير على الدول المجاورة. استغلت إيران هذا الوضع لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العراق، حيث أصبحت واحدة من أكبر المصدرين للسلع والخدمات إلى السوق العراقية، وهو ما وفر لها مكاسب اقتصادية مباشرة، بالإضافة إلى تمكينها من ترسيخ ارتباط اقتصادي استراتيجي مع بغداد. بالمقابل، حاولت تركيا أن تستفيد من هذا الوضع عبر الاستثمار في البنية التحتية وإقامة شراكات تجارية قوية، خاصة في قطاع الطاقة والنقل **(Nelson, 2018, pp. 246-266)**.

أمنيًا، خلق الغزو الأمريكي بيئة غير مستقرة في العراق، مع تصاعد حدة الصراعات الطائفية والإثنية، والتي أضافت تعقيدات جديدة للمشهد السياسي والأمني. بالنسبة لإيران، مثلت

هذه البيئة فرصة لتقديم نفسها كحامية للشيعة العراقيين، بينما حاولت تركيا أن تقدم نفسها كحامية للسنة والكرد. كما أدى الغزو إلى صعود الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة، الذي استغل الفراغ الأمني لتعزيز وجوده **(Ehteshami A. , 2003, pp. 115-129)**. لاحقًا، استغل تنظيم "داعش" هذه الظروف لتوسيع سيطرته في العراق في عام ٢٠١٤، مما دفع تركيا وإيران إلى إعادة تقييم استراتيجياتهما في العراق بشكل أكبر.

إقليمياً، أدى الغزو إلى إعادة تشكيل ديناميكيات التوازن الإقليمي. فقد أصبح العراق ساحة للصراع غير المباشر بين إيران والولايات المتحدة، وبين إيران والدول السنية في المنطقة، مثل السعودية. بالنسبة لتركيا، كان عليها أن تتعامل مع تداعيات هذا الصراع وتأثيره على أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية، خلال هذه الفترة، أصبحت الحرب الطائفية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ واحدة من أبرز محطات الصراع الداخلي في العراق، والتي لم تكن مجرد نتيجة للانقسامات الداخلية فحسب، بل كانت أيضاً ساحة للتنافس الإقليمي بين القوى الكبرى، وعلى رأسها إيران وتركيا. تفاقم هذا التنافس مع الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، الذي أعاد تشكيل معادلات التوازن في المنطقة. **(Abbas, 2017, pp. 79-86)**

اندلعت الحرب الطائفية في العراق في عام ٢٠٠٦ بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وهو الحدث الذي أثار موجة من العنف الطائفي بين السنة والشيعة. استغلت إيران هذه الظروف لتعزيز نفوذها في العراق من خلال دعمها للميليشيات الشيعية التي أصبحت أدوات رئيسية في الحرب الطائفية. بالنسبة لإيران، كانت هذه الميليشيات، مثل "جيش المهدي" و"فيلق بدر"، تمثل امتداداً لنفوذها في العراق، حيث استخدمتها لتقويض أي محاولات لإعادة بناء دولة عراقية مستقلة لا تخضع لتأثيرها. لم يكن الدعم الإيراني للميليشيات مقتصراً على التسليح

والتمويل، بل شمل أيضاً التدريب والدعم الاستراتيجي، مما عزز من قدراتها على السيطرة على مناطق واسعة في بغداد والجنوب العراقي .(Ahmadian, 2021, pp. 779-799)، في المقابل، حاولت تركيا أن تلعب دوراً موازناً لهذه الهيمنة الإيرانية المتزايدة، لكنها كانت تواجه صعوبات في التأثير المباشر على الأرض. انصب تركيزها على بناء علاقات وثيقة مع القوى السنية في العراق، الذين كانوا يشعرون بالتهميش والاضطهاد خلال فترة الحرب الطائفية. كما عملت تركيا على دعم حكومة إقليم كردستان العراق، التي حافظت على قدر كبير من الاستقلالية وسط الفوضى العامة في البلاد. كان الهدف من هذا التحالف مع الكرد هو تعزيز النفوذ التركي في شمال العراق، خاصة أن المنطقة تمثل أهمية استراتيجية لأنقرة، سواء من حيث موارد الطاقة أو كونها منطقة عازلة مع الجماعات الكردية المسلحة المناوئة لتركيا (Barzegar K. , 2008, pp. 93-110).

مع نهاية الحرب الطائفية وبداية انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١، دخل التنافس بين تركيا وإيران مرحلة جديدة. شكّل الانسحاب الأمريكي نقطة تحول رئيسية، حيث أدى إلى إعادة توزيع موازين القوى في العراق. بالنسبة لإيران، مثل الانسحاب فرصة ذهبية لتعزيز سيطرتها على العراق كجزء من استراتيجيتها لبناء "الهلال الشيعي"، وهو مفهوم يشير إلى تمدد النفوذ الإيراني من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان. ركزت إيران على تعزيز علاقتها مع الحكومة العراقية التي كانت تهيمن عليها الأحزاب الشيعية الموالية لها، مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي، فضلاً عن استغلالها للميليشيات الشيعية لتحافظ على حضور عسكري مباشر في العراق .(Ercan, 2012, pp. 1-14) أما تركيا، فقد رأت في الانسحاب الأمريكي تهديداً وفرصة في الوقت نفسه. من جهة، أدى غياب الولايات المتحدة إلى تقليل التأثير الغربي

الذي كانت تركيا تستفيد منه لتحقيق توازن أمام النفوذ الإيراني. ومن جهة أخرى، حاولت تركيا تعزيز وجودها في العراق من خلال توسيع التعاون الاقتصادي، خاصة مع إقليم كردستان العراق، حيث أصبحت تركيا الشريك التجاري الرئيسي للإقليم والمصدر الرئيسي للنفط الخام عبر خط أنابيب جيهان. كما سعت تركيا إلى تقديم نفسها كحليف للقوى السنية التي وجدت نفسها في موقف أضعف مع سيطرة الشيعة على الحكومة المركزية، مما عزز التوتر الطائفي وأضفى طابعاً إقليمياً على الصراع الداخلي في العراق. **(Takeyh, 2008, pp. 13-30)**

إقليمياً، كان التنافس بين إيران وتركيا في العراق يعكس رؤية كل منهما لدورها في المنطقة. إيران اعتبرت العراق جزءاً أساسياً من مشروعها لتوسيع نفوذها الإقليمي ومواجهة القوى السنية المدعومة من دول مثل تركيا والسعودية. في حين أن تركيا سعت إلى استعادة دورها التقليدي في العالم العربي من خلال تعزيز علاقاتها مع المجتمعات السنية وممارسة ضغوط على الحكومة العراقية التي بدت أقرب إلى طهران، ولم تكن مدينة سنجار العراقية إلا سبباً آخر لظهور المنافسة بين أنقرة وطهران للاستحواذ على النقاط الاستراتيجية في هذا البلد الذي تتداعي عليه الأزمات منذ الغزو الأمريكي له في عام ٢٠٠٣ **(Tamer, 2016, pp. 103-118).**

وإذا كان الموقف على الأرض يظهر مؤشرات تمدد الميلشيات العراقية التابعة لإيران وأجهزة استخبارات النظام الإيراني، فإنه يظهر في المقابل تحرّكات عسكرية تركية لا تكاد تنتهي، وتحشيداً حول سنجار نفسها بحجة ملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني، وبسبب هذا التداخل وتبلور كفّتي الصراع اندلع الخلاف دبلوماسياً بين الطرفين، بينما جذوره الأمنية والعسكرية ماثلة على الأرض. ونفّذت تركيا عدة ضربات جوية استهدفت قواعد تابعة لحزب

العمال الكردستاني في شمال العراق بما في ذلك في قنديل وسنجار. بينما حذّر الرئيس التركي رجب طيب إردوغان من أن بلاده على استعداد للتحرك عسكريًا للتخلص من "الإرهابيين" في المنطقة .**(Sarı, 2021, pp. 427-454)** ومع ذلك، فقد زادّت مجموعات حزب العمال الكردستاني منذ ذلك الحين من تعاونها مع ميليشيات الحشد الشعبي المدعومة من إيران. وعارضت بعض هذه الجماعات بقوة أي عملية تقوم بها تركيا في سنجار، وتدفق الآلاف من عناصر الميليشيات على المدينة مؤخراً، مما يقوض إتفاق أربيل مع حكومة بغداد.

ويقع قضاء سنجار الذي تسكنه غالبية أيزيدية، بالإضافة الى عرب وأقليات بينها تركمان، على بعد (٨٠) كيلومترا شمال محافظة نينوى. ويشكل هذا القضاء مثلثاً يجمع العراق بتركيا شمالاً وسوريا غرباً مما يجعله منطقة استراتيجية مهمة، وكانت سنجار قبل عام ٢٠١٤ منطقة تتنازع عليها الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق، قبل أن تسقط في قبضة تنظيم "داعش". **(Tabatabai, 2017, pp. 129-146)** ورغم طرد "داعش" على يد قوات كردية بدعم من التحالف الدولي في ٢٠١٥، ما زالت المدينة تعيش عدم استقرار. حيث انتشرت في المناطق المحيطة بالقضاء فصائل من قوات الحشد الشعبي، مما أدى لعرقلة عودة النازحين الى سنجار، حيث أن هناك غيابا كبيرا للحكومة الاتحادية ومنظمات الإغاثة الدولية **(النداوي، ٢٠١٩، الصفحات ٨٥-٨٩)**. واتفقت حكومة بغداد مع حكومة إقليم كردستان العراق في أكتوبر ٢٠٢٠ على إدارة مشتركة في سنجار تستند الى وجود قوات من الحكومة الاتحادية فقط وإخراج كل الفصائل المسلحة وبينها قوات حزب العمال. وتعتبر حكومة إقليم كردستان العراق مدينة سنجار جزءاً من مناطق الحكم الذاتي الخاضعة لسيطرتها، لذلك لا تنظر بارتياح إلى وجود حزب العمال الكردستاني فيها، ويتخذ هذا الحزب معاقل له في شمال العراق، مما يثير

غضب أنقرة التي تعتبره منظمة إرهابية، داعمة لحركة التمرد التي يخوضها الحزب منذ عقود داخل تركيا، مما دفع أنقرة لعبور الحدود ومهاجمة معاقله هناك مراراً. كما هددهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلاً: "بخصوص إخراج الإرهابيين من سنجار: لدي وعد دائم يمكننا أن نأتي فجأة ذات ليلة"، وأضاف "نحن مستعدون دائما للقيام بعمليات مشتركة، لكن هذه العمليات لا تتم بالكشف عنها". وتمكن حزب العمال الكردستاني من تأسيس موطئ قدم لها في سنجار منتصف عام ٢٠١٤، بحجة أنه كان يحمي المجتمع الإيزيدي المحلي من "داعش". **(ناجي، ٢٠١٤، الصفحات ١٤٨-١٥١)**.

تعطي هذه التهديدات ذريعة لفصائل الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً للتمسك بالبقاء في سنجار ونقل بيان لحركة عصائب أهل الحق، وهي فصيل في الحشد، استعداد الحركة للتصدي لأي سلوك عدواني من جانب تركيا، ذلك لأن الفصائل الشيعية تعتبر سنجار محطة مهمة للوصول الى سوريا، حيث توجد فصائل أخرى شيعية موالية لإيران تقاتل إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد. ونشرت وحدات الحشد الشعبي ثلاثة ألوية في سنجار. وأوضح قادة هذه القوات أن نشر القوات كان يهدف إلى مواجهة "التهديد" التركي في المنطقة. ويأتي نشر الحشد الشعبي ألوية في سنجار لجعل المنطقة تبدو أكثر سيطرة من جانب العراق عليها. في الوقت نفسه، من المفترض أن يؤدي ذلك إلى إضعاف أي دور يمكن أن تدعي تركيا أن حزب العمال قد لعبه وسيوقف عملية تركية كبرى في سنجار، أو محاولة وضع قاعدة تركية هناك.(Çevik, 2022)

من جانبها، تسلط إيران الضوء على الحاجة إلى منع إحياء تنظيم "داعش"، لكنها أيضاً لديها حسابات أوسع، وقد اكتسبت إيران نفوذاً كبيراً في الموصل من خلال حلفائها من وحدات الحشد الشعبي، الذين بقوا في المدينة بعد تحريرها، تعاونت قوات الحشد الشعبي، التي تضم

مجموعات مسيحية محلية، مع وحدات مقاومة شنكال(YB) ، وهي ميليشيا أيزيدية أنشأها حزب العمال الكردستاني للدفاع عن سنجار. ويقدر التركمان الشيعة والأيزيديين والأقليات الأخرى في المنطقة دور الحشد الشعبي. وهذا الموقف يمنح إيران مجالًا لزيادة نفوذها، مع متابعة المشاريع الاقتصادية أيضاً. من وجهة نظر إيران أيضاً، تزيد خطوط الدعم المحلية من قيمة طريق الموصل- سنجار إلى الحدود العراقية السورية. حيث معبر ربيعة الحدودي إلى الشمال من سنجار، بالإضافة إلى معبر قريب غير رسمي اعتاد تنظيم "داعش" استخدامه للعبور إلى سوريا، وهما يخضعان لسيطرة مشتركة من قبل وحدات الحشد الشعبي والجيش العراقي. وعلى الجانب السوري، تخضع المنطقتان لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة والتي يقودها الكرد، مما يعني أن إيران ليس لها سيطرة كاملة على الحدود. ويعد معبر القائم في الأنبار(جنوباً) نقطة دخول إيران إلى سوريا، على الرغم من سيطرة الجماعات المرتبطة بإيران على المنطقة، إلا أن المعبر لا يعتبر ملائماً بما يكفي، لأنه منفتح على المناطق السنيّة على جانبي الحدود **(الحباشنة، ٢٠١٣، الصفحات ٣٤-٣٩)**.

زادت تركيا من نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق في الوقت الذي تشهد فيه إيران تراجعاً مستمراً في نفوذها هناك. فعلى مدى عدة أشهر بدءاً من تشرين الأول ٢٠١٩، شهد العراق احتجاجات عامة واسعة النطاق ضد الحكومة المركزية. وكان أحد الشكاوى الرئيسية التي عبر عنها المحتجون هو التدخل الأجنبي وخاصة الإيراني في الشؤون العراقية. وقد تجلى هذا الإحباط بشكل خاص في الهجمات على القنصليات الإيرانية في النجف وكربلاء. وعلاوة على ذلك، لعبت المشاعر المعادية لإيران دوراً في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٢١، حيث خسرت الفصائل الشيعية المتحالفة مع إيران عدداً كبيراً من المقاعد **(Mumtaz, 2021,**

(pp. 14-32)، كانت حكومة إقليم كردستان العراق تتجه نحو التحالف الوثيق مع أنقرة في السنوات الأخيرة. ومن المنظور الإيراني، هذه محاولة تركية لتشكيل جبهة سنية موحدة ضد حلفاء إيران الشيعة، وهو ما من شأنه أن يوفر لأنقرة الأدوات الإيديولوجية والسياسية اللازمة لتعزيز سياساتها العثمانية الجديدة **(البنا، ٢٠٢١، صفحة ٥٤)**.

الدور الاقتصادي المتزايد لتركيا في العراق هو عامل آخر، وإن لم يكن مرتبطًا بشكل مباشر بإدراك إيران للتهديد، فقد ساهم في تنامي المخاوف في إيران. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تفوقت تركيا باستمرار على إيران كمصدر للسلع إلى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، استثمرت الشركات التركية في مئات مشاريع البناء والبنية الأساسية، بما في ذلك صناعات الطاقة والمياه والبتروكيماويات، في مدن عراقية مختلفة. كما شعر إيران بالقلق من أن تركيا قد تستغل موقعها الجغرافي عند تقاطع أوروبا الشرقية وغرب آسيا لاحتكار طرق العبور إلى المناطق المجاورة. وهذا من شأنه أن يتحدى خطط إيران للعب دور أكثر جدية في العبور بين الشرق والغرب من خلال مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق الصينية **(عمر، ٢٠١٧، الصفحات ٥٩-٦٧)**، تلوح التوترات الطائفية والقضية الكردية في الأفق في العراق ولا توجد جهات خارجية مؤثرة لتقييد أنشطة تركيا أو إيران في البلاد. لسنوات، كانت السياسة التركية العامة تجاه العراق تتأرجح بين موقفين، وهما الدفع نحو حكومة غير طائفية في بغداد ودعم السنة. وفي حين تناقضت السياستان، فقد توحدتا في أجندتهما المناهضة لإيران صراحة. وبفضل هذا النهج، دعمت تركيا وإيران باستمرار جهات ومجموعات سياسية مختلفة ومتنافسة في المشهد السياسي والانتخابي العراقي. ومع ظهور علامات الانقسام على الكتلة الشيعية في

العراق وضعف قبضة إيران على السياسة الشيعية، ترى تركيا فرصة لزيادة نفوذها **(محمد، ٢٠٢٠، صفحة ٧٤)**.

ومع زيادة البصمة العسكرية التركية ونفوذها الاقتصادي والسياسي في حكومة إقليم كردستان العراق، فإن هذا يضيف طبقة أخرى إلى المنافسة التركية الإيرانية في العراق. تدعم أنقرة وطهران الفصائل الكردية المتنافسة. تدعم تركيا الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تسيطر عليه عائلة بارزاني، وتدعم إيران الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تسيطر عليه عائلة طالباني. إن هذا الانقسام يتجلى أيضاً على المستوى الجغرافي، حيث يسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على أجزاء من إقليم كردستان العراق تقع بالقرب من الحدود التركية، في حين يسيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على المناطق الواقعة على طول الحدود الإيرانية. وعلى هذا فإن دعم تركيا وإيران للفصائل المتنافسة في السياسة الكردية لم يخلق مشاكل كبيرة في علاقاتهما الثنائية **(Sinkaya B. , 2018, pp. 840-859)**، وبينما لا تجد تركيا صعوبة في حشد دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، فإن الاتحاد الوطني الكردستاني كان على علاقة أفضل تقليدياً مع المجموعة، حيث يعتبر كل من الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني أنفسهما حركتين يساريتين **(Kaválek T. , 2014, pp. 25-36)**. وعلاوة على ذلك، فإن الوجود العسكري التركي في العراق لا يقتصر على المناطق التي تديرها حكومة إقليم كردستان العراق . ولديها أيضاً قاعدة عسكرية في بعشيقة، وهي منطقة بالقرب من الموصل. وبما أن هذه ليست منطقة ينشط فيها حزب العمال الكردستاني، فإن سبب وجود هذه القاعدة العسكرية هو دعم الجماعات السنية في معارضة قوات الحشد الشعبي. وقد أثارت قاعدة بعشيقة انتقادات من السياسيين الشيعة العراقيين المقربين من

إيران، لكن تركيا تزعم أنها أنشئت بناءً على طلب حكومة إقليم كردستان العراق . وكما كان متوقعا، يتبادل الطرفان الاتهامات باتباع سياسات طائفية وانتهاك السيادة العراقية **(عبدالله، ٢٠٢١، الصفحات ١٩٦-٢٠٥)**.

سابعا: انعكاسات التنافس التركي الإيراني على العراق

التنافس بين تركيا وإيران في العراق، الذي تغذّيه المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والدينية، ترك تأثيراً عميقاً على مختلف جوانب الواقع العراقي. من خلال استغلال الفجوات السياسية والأمنية التي نشأت بعد الغزو الأمريكي وسقوط النظام السابق، تمكنت كلتا الدولتين من توسيع نفوذهما داخل العراق، لكن هذا التنافس لم يخلُ من تداعيات سلبية على سيادة العراق واستقراره، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

على المستوى السياسي، أثر التنافس التركي الإيراني بشكل مباشر على توازن القوى بين الكتل السياسية العراقية. إيران استفادت من علاقاتها التاريخية مع الأحزاب الشيعية والميليشيات المسلحة لتعزيز نفوذها في مراكز القرار العراقي. هذا التأثير أتاح لها أن تكون فاعلاً رئيسياً في تحديد المسارات السياسية الكبرى للعراق، بدءاً من تشكيل الحكومات وصولاً إلى التأثير في القوانين والسياسات التي تتبناها الدولة. من ناحية أخرى، سعت تركيا إلى تقوية علاقاتها مع القوى السنية والكردية، مما جعلها تلعب دوراً موازناً، خاصة في المناطق الشمالية والغربية من العراق. هذا التنافس بين أنقرة وطهران خلق حالة من الاستقطاب السياسي الحاد داخل العراق، حيث باتت الكتل السياسية موزعة الولاءات بين الطرفين، مما أضعف من قدرة العراق على اتخاذ قرارات سياسية مستقلة وقوض فرص تحقيق توافق وطني شامل **(الموسوي، ٢٠٠٨، الصفحات ٤-٦)**.

أما فيما يتعلق بالسيادة العراقية، فقد عانى العراق من تداعيات التدخل التركي الإيراني المتزايد، حيث أصبحت السيادة الوطنية مهددة نتيجة التدخل المباشر وغير المباشر من الطرفين، إيران استخدمت الميليشيات الشيعية كأداة ضغط داخل العراق، مما أدى إلى زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي وتعزيز نفوذها في الدولة العراقية، خاصة في ظل دعمها المفتوح لهذه الجماعات التي أصبحت بدورها قوة موازية للقوات الرسمية. في المقابل، لجأت تركيا إلى تعزيز حضورها العسكري في شمال العراق بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني، لكنها استخدمت هذا الحضور كوسيلة لبسط نفوذها الإقليمي، وهو ما أثار اعتراضات من الحكومة العراقية التي رأت في هذه التحركات انتهاكاً لسيادتها.

على المستوى الاقتصادي، كان للتنافس التركي الإيراني تأثير مزدوج على العراق، حيث شهدت مشاريع التنمية والاعتماد الاقتصادي صعوداً ملحوظاً، لكنه ترافق مع أضرار كبيرة. إيران استفادت من قربها الجغرافي والثقافي لتعزيز روابطها الاقتصادية مع العراق، حيث أصبحت واحدة من أكبر المصدرين للسلع إلى السوق العراقية. كما عززت استثماراتها في قطاعات الطاقة والبنية التحتية، مما جعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً بشكل كبير بالاقتصاد الإيراني. هذا الارتباط العميق أضاف أعباء على العراق، حيث أصبحت العديد من المحافظات العراقية تعتمد بشكل مفرط على الواردات الإيرانية، مما قلل من قدرتها على تنويع مصادرها الاقتصادية **(محبوب، ٢٠١٢، الصفحات ٢٦-٢٩)**. من جهة أخرى، سعت تركيا إلى توسيع نفوذها الاقتصادي من خلال الاستثمار في مشاريع التنمية الكبرى، خاصة في المناطق الكردية والشمالية. كانت أنقرة تسعى إلى جعل نفسها شريكاً اقتصادياً رئيسياً للعراق من خلال مشاريع الطاقة والتجارة العابرة للحدود. ومع ذلك، أدى هذا التنافس إلى تقويض بعض المشاريع التنموية بسبب تضارب

المصالح، حيث أصبحت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مشروطة بولاءات سياسية معينة. بالإضافة إلى ذلك، تسبب هذا التنافس في إضعاف الاقتصاد العراقي، حيث أصبحت البلاد ساحة للتجاذبات الاقتصادية بين الطرفين، مما أعاق النمو الاقتصادي الحقيقي وأدى إلى زيادة التبعية الخارجية. فالتنافس بين تركيا وإيران في العراق يتجاوز كونه صراعاً تقليدياً على النفوذ، ليصبح عاملاً محورياً في صياغة مستقبل البلاد، حيث ترك تأثيراً عميقاً على الاستقرار السياسي، السيادة الوطنية، والتنمية الاقتصادية. هذا التنافس لا يمكن فصله عن البيئة الإقليمية المحيطة التي زادت من تعقيد المشهد العراقي، وأدت إلى انخراط العراق في لعبة التوازنات الدولية والإقليمية، مع تحولات كبيرة في أنماط التحالفات الداخلية والخارجية **(Onder, 2018, p. 86)**.

في المجال السياسي، أدى التنافس التركي الإيراني إلى إعادة تشكيل التوازنات داخل العراق بطريقة معقدة. استفادت إيران من التغيرات التي أعقبت الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ لتعزيز نفوذها عبر دعم الأحزاب والقوى الشيعية، وهو ما انعكس في الدور المحوري الذي لعبته هذه القوى في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة. هذه السيطرة السياسية الإيرانية لم تكن مجرد انعكاس للعلاقات التاريخية بين طهران وبعض القوى الشيعية، بل كانت استراتيجية متعمدة تهدف إلى ضمان ولاء العراق كجزء من مشروع إيران الإقليمي. إيران استخدمت أدوات متعددة، بما في ذلك التمويل، الدعم العسكري للميليشيات، وحتى التأثير الثقافي والديني من خلال المرجعيات الشيعية، لتأمين هذا النفوذ **(Üstün, 2018, pp. 19-26)**. تركيا من جانبها سعت إلى تقديم نفسها كحليف بديل للقوى السنية والكردية، محاولةً مواجهة الهيمنة الإيرانية على المشهد السياسي. تركيا أدركت أن استراتيجيتها يجب أن تشمل بناء شراكات قوية مع الأطراف

التي تشعر بالتهميش في ظل الهيمنة الشيعية المدعومة من إيران. هذا الدعم التركي للكتل السنية والكردية لم يكن خالياً من العوائق، حيث أثار اعتراضات من بعض الأطراف العراقية، خاصة تلك القريبة من إيران، التي رأت في هذا التدخل تهديداً لمصالحها. النتيجة كانت استقطاباً سياسياً حاداً بين الكتل العراقية، حيث أصبحت البلاد منقسمة بين أطراف مؤيدة لإيران وأخرى تحاول بناء شراكات جديدة مع تركيا ودول أخرى، هذا الانقسام السياسي أثر بشكل مباشر على السيادة العراقية، أصبح العراق ميداناً مفتوحاً لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية، حيث تُستخدم الميليشيات المسلحة، الاتفاقيات التجارية، وحتى التحالفات السياسية الداخلية كأدوات للتأثير الخارجي. السيادة الوطنية تآكلت بشكل ملحوظ مع استمرار التدخل الإيراني والتركي في الشؤون العراقية. إيران، من خلال دعمها للميليشيات الشيعية مثل "الحشد الشعبي"، حافظت على وجود موازٍ للدولة العراقية، مما أعاق قدرة الحكومة المركزية على بسط سيطرتها الكاملة. في المقابل، تركيا استخدمت استراتيجيات أكثر وضوحاً في شمال العراق، حيث تدخلت عسكرياً بحجة مكافحة حزب العمال الكردستاني، لكنها في الواقع كانت تسعى لتعزيز نفوذها الإقليمي ومنع أي تحركات كردية قد تهدد أمنها القومي **(العلياوي، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٢٧-٢٦٢)**.

اقتصادياً، لعب التنافس التركي الإيراني دوراً مزدوجاً في التنمية العراقية. على الجانب الإيجابي، وفرت كل من تركيا وإيران فرصاً تجارية واستثمارية للعراق الذي كان يواجه انهياراً اقتصادياً بعد سنوات من الحروب والعقوبات. إيران أصبحت شريكاً اقتصادياً رئيسياً للعراق، حيث تعتمد العديد من المحافظات العراقية الجنوبية على السلع والطاقة الإيرانية. في الوقت نفسه، كانت تركيا لاعباً رئيسياً في إعادة إعمار العراق، خاصة في إقليم كردستان العراق والمناطق الشمالية. المشاريع التركية شملت البنية التحتية، الطاقة، والنقل، مما جعلها شريكاً

اقتصادياً لا غنى عنه للعراق (Stein, 2012, pp. 143-150). لكن على الجانب السلبي، أسفر هذا التنافس عن تبعية اقتصادية كبيرة للعراق، حيث أصبحت قراراته الاقتصادية مرتبطة بالاعتبارات السياسية والتوازنات الإقليمية. إيران، التي استفادت من العقوبات الدولية المفروضة عليها، استخدمت العراق كمنفذ اقتصادي لتعويض نقص الإيرادات من الأسواق الأخرى، مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد الإيراني. تركيا بدورها استخدمت استثماراتها الاقتصادية كورقة ضغط سياسي، حيث أصبحت بعض المشاريع الكبرى مرتبطة بولاءات سياسية معينة.

الأضرار الناجمة عن هذا التنافس تتجاوز الاقتصاد لتشمل البنية الاجتماعية للعراق. التدخلات الاقتصادية والسياسية أثرت على وحدة النسيج الوطني، حيث زادت الانقسامات الطائفية والعرقية. العلاقات مع تركيا عززت شعوراً بالتقارب بين السنة والكرد في مواجهة النفوذ الإيراني، بينما العلاقات مع إيران دفعت الشيعة إلى تعزيز ارتباطهم بطهران داعماً لمصالحهم. هذه الانقسامات الطائفية والعرقية لم تُضعف فقط الجبهة الداخلية للعراق، بل جعلته أكثر عرضة للتأثيرات الخارجية (Cizre, 2022, pp. 387-408).

الخاتمة

بدأت تركيا بالتدخل عسكرياً في العراق في تسعينيات القرن العشرين، حيث سعت إلى مواجهة المتمردين من حزب العمال الكردستاني المتمركزين هناك. من ناحية أخرى، بدأت إيران في ممارسة نفوذ ملموس في العراق لأول مرة في عام ٢٠٠٣ عندما أطيح بعدوها القديم صدام حسين نتيجة للغزو العسكري الذي قادته الولايات المتحدة. كان قرار الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بسحب القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١ وظهور تنظيم الدولة الإسلامية

(داعش) في عام ٢٠١٤ بمثابة نقاط تحول رئيسية ساعدت إيران على ترسيخ نفوذها في البلاد. في عام ٢٠١٤ أيضاً، دعمت إيران تشكيل قوات الحشد الشعبي لمحاربة داعش. سرعان ما أصبحت هذه القوات، وهي منظمة مظلة تتألف من عدة جماعات شيعية مسلحة موالية لطهران، العمود الفقري لنفوذ إيران في المجالات الأمنية والسياسية في العراق. أما تركيا، فلم توسع نطاق وجودها العسكري في شمال العراق فحسب، بل تمكنت أيضاً، كما نوقش أدناه، من تعزيز نفوذها على السياسة العراقية.

تتزامن إعادة ترتيب الأوضاع على مستوى المنطقة مع تصاعد التوترات بين تركيا وإيران. في حين أنه قد يكون من السابق لأوانه تفسير محاولات تركيا للتوفيق بين علاقاتها مع المنافسين العرب وإسرائيل على أنها بداية لكتلة معادية لإيران، فإن هذه المحاولات تؤثر بالتأكيد على العلاقات التركية الإيرانية. في السنوات السابقة، بلغت السياسات السعودية الإماراتية المتشددة ذروتها في حصار قطر عام ٢٠١٧، وبشرت بفترة من العلاقات الدافئة بشكل استثنائي بين تركيا وإيران. ولكن مع بدء الكتلة السعودية الإماراتية في التصرف بمزيد من ضبط النفس تجاه تركيا وقطر منذ عام ٢٠٢٠، يبدو أن إيران وتركيا أقل استخداماً لنهج "عدو عدوي صديقي".

لم يعد من الممكن أن نفترض أن التوترات التركية الإيرانية ستظل في نطاق التنافس المحدود. إن الوضع الحالي مختلف نوعياً عن المنافسة التركية الإيرانية التقليدية في الشرق الأوسط. وهذه هي المرة الأولى منذ قرون التي يتنافس فيها البلدان على السيطرة العسكرية على نفس المناطق، والتي لا تشمل العراق وسوريا فحسب، بل وأيضاً جنوب القوقاز، حيث شهدت إيران وجوداً تركياً متزايداً على طول حدودها الشمالية. وهناك وضع جديد آخر يضاعف من

خطر الصراع وهو تورط وكلاء في كل منطقة صراع تقريباً. فإيران لديها تاريخ طويل في توظيف وكلاء في المنطقة، ولكن هناك مؤشرات متزايدة على أنها قد تفقد سيطرتها الصارمة على مجموعة متنوعة من الميليشيات التي تدعمها، حيث تظهر الجماعات المسلحة العراقية علامات كبيرة على الوكالة المستقلة، وخاصة في اختيار أهدافها وإجراء العمليات. ومن ناحية أخرى، بدأت تركيا مؤخراً فقط في إنشاء مجموعات بالوكالة في سوريا ونشرها في مناطق صراع مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تفتقر إلى الخبرة التاريخية فضلاً عن الرابطة الإيديولوجية مع الوكلاء التي تتمتع بها إيران عادة. إن نشر البلدين لوكلاء ضعيفي السيطرة، إلى جانب ضرورة دعمهم من أجل الحفاظ على المصداقية، بهذا يزيد خطر اندلاع صراع واسع.

إن التنافس التركي الإيراني الذي يتحول إلى عنف قد يزعزع استقرار المنطقة بأكملها بشكل خطير. ومن المؤكد أن مثل هذا عدم الاستقرار من شأنه أن يمتد إلى أوروبا في شكل مخاطر أمنية متزايدة وموجات جديدة من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وجنوب القوقاز من شأنه أن يجعل من الصعب على أوروبا الحفاظ على أمن الطاقة. وينبغي على الاتحاد الأوروبي مراقبة الوضع عن كثب والاستعداد للتدخل وخفض التصعيد.

وقد تؤدي خطوات معينة أيضاً إلى استباق الصراع. وكما ذكرنا من قبل، فإن تصور إيران المتزايد للتهديد تجاه تركيا يرتبط بالمشهد الجيوسياسي الأوسع في المنطقة وظهور تحالفات جديدة قد تهدد مصالح طهران. وهنا، قد يخفف إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ من مخاوف إيران بشأن مبادرة محتملة يقودها الغرب لإلحاق الضرر بمصالحها. وبالتالي قد يؤثر بشكل إيجابي على علاقات طهران مع أنقرة أيضا. كما أن إحياء الاتفاق النووي قد يسهل العلاقات

التجارية والاقتصادية بين إيران وتركيا، مما يقنع الجيران بالحد من تنافساتهم. وعلى هذا الأساس، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يواصل دعم إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. ولكن حتى لو لم يتم إحياء الاتفاق، فلا يزال يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يمارس دوراً دبلوماسياً فاعلاً وراء إنشاء صيغة للحوار الإقليمي لا تشمل إيران وتركيا فحسب، بل وأيضاً جيرانهما العرب.

وأخيراً، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يدعم المبادرات السياسية التي من شأنها أن توازن تأثير الجهات الاقليمية وتقلل من دور إيران وتركيا داخل الأراضي السورية والعراقية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يدعو إلى إشراك الجماعات الكردية في عمليات المصالحة السورية وتعزيز التقارب بين أربيل وبغداد. وفي الوقت نفسه، ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعمل على رفع المعايير السياسية في حكومة إقليم كردستان العراق من حيث الشفافية والكفاءة الحكومية. وهذا من شأنه أن يقلل من اعتماد حكومة إقليم كردستان العراق على الجهات الفاعلة الخارجية ويساعدها على استعادة مكانتها كممثل شرعي للكرد العراقيين. كما يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى العمل على تعزيز السيادة العراقية.

الملاحق

خريطة (١) التواجد الإيراني التركي في العراق

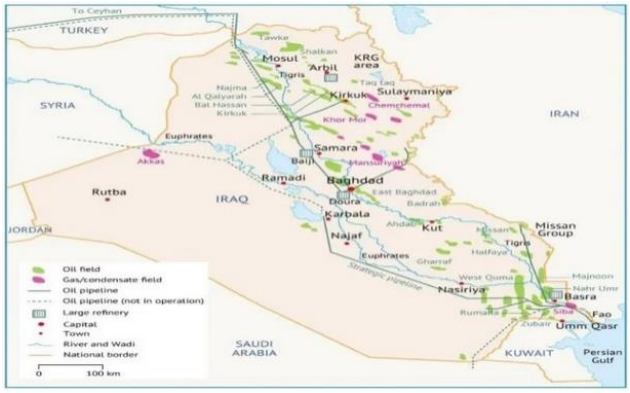

خريطة (٢) التواجد العسكري التركي في العراق

المصدر

https://wikileaks.org/gifiles/attach/12/12352_cc71618f4a6690c1f2f51039da8378226afcd0bb.jpg

الوثائق (العناصر الأساسية في العلاقات التركية الإيرانية)

THE BASIC ELEMENTS OF TURKISH-IRANIAN RELATIONSHIP

Date:	2006 August 11, 11:04 (Friday)	Canonical ID:	06ANKARA4647_a
Original Classification:	CONFIDENTIAL	Current Classification:	CONFIDENTIAL
Handling Restrictions	-- Not Assigned --	Character Count:	12073
Executive Order:	-- Not Assigned --	Locator:	TEXT ONLINE
TAGS:	ECON - Economic Affairs--Economic Conditions, Trends and Potential | ENRG - Economic Affairs--Energy and Power | IR - Iran | PGOV - Political Affairs--Government; Internal Governmental Affairs | PINS - Political Affairs--Internal Security | PTER - Political Affairs--Terrorists and Terrorism | TU - Turkey	Concepts:	-- Not Assigned --
Enclosure:	-- Not Assigned --	Type:	TE - Telegram (cable)
Office Origin:	-- N/A OR BLANK --	Archive Status:	-- Not Assigned --
Office Action:	-- N/A OR BLANK --		
From:	TURKEY ANKARA	Markings:	-- Not Assigned --
To:	CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY | DEFENSE INTELLIGENCE AGENCY | GROUP DESTINATIONS EUROPEAN POLITICAL COLLECTIVE | IRAN IRAN COLLECTIVE | JOINT CHIEFS OF STAFF | NATIONAL SECURITY COUNCIL | SECRETARY OF DEFENSE | SECRETARY OF STATE | TURKEY ANKARA | TURKEY ISTANBUL | UNITED STATES EUROPEAN COMMAND		

لمصدر http://www.state.sgov.gov/p/eur/ankara/WILSON

قائمة المصادر

1. Abbas, Z. (2017). Irak'ta mezhepsel çekişmelerin boyutları ve sonuçları. Aksaray University İİB Journal, 9(1).
2. Agah Hazır, 2015, Comparing Turkey and Iran in Political Science and Historical Sociology: A Critical Review, TURKISH JOURNAL OF MIDDLE EASTERN STUDIES Türkiye Ortadoğu Çalışmaları Dergisi Vol: 2, No: 1.
3. Ahmadian, H.& Mohseni, P. (2021). From detente to containment: the emergence of Iran's new Saudi strategy, International Affairs, 97(3).
4. Akkurt, M., Demirel, O. F., &Zaim, S. (2010). Forecasting Turkey's natural gas consumption by using time series methods. European Journal of Economic and Political Studies, 3(2), 1-21.
5. Aras, B., & Karakaya Polat, R. (2008). From Conflict to Cooperation: Desecutitization of Turkey's Relations with Syria and Iran. Security Dialogue, 39(5), 495-515.
6. Aras, B., & Yorulmazlar, E. (2014). Turkey and Iran after the Arab Spring: Finding a Middle Ground. Middle East Policy, 21(4).
7. Aylin Aydın Çakır and Gül Arıkan Akdağ, "An Empirical Analysis of the Change in Turkish Foreign Policy under the AKP Government" Turkish Studies, Vol.12, No.4, 2017
8. Azizi, H., & Çevik, S. (2022). Turkish and Iranian involvement in Iraq and Syria: competing strategies, rising threat perceptions, and potentials for conflict. (SWP Comment, 58/2022). Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP-Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit. https://doi.org/10.18449/2022C58.
9. Bahgat, G. (2014). Iran-Turkey Energy Cooperation: Strategic Implications. Middle East Policy, 21(4).
10. Barrans, Tiffany, Turkey-Iran Relations: Pragmatic Economics & the Ideological Ceiling to Strategic Relations (January 21, 2016). 1 J. M.G. ROBERTSON GLOBAL CTR. FOR L. & PUB. POL'Y 26 (2015), M.G. Robertson Global Centre for Law & Public Policy Research Paper No. 15-4.

11. Barzegar, K. (2008). Iran, New Iraq and the Persian Gulf Political- Security Architecture. The Iranian Journal of International Affairs, 20 (1), 93-110.
12. Bas, S. (2013). Pragmatism and Rivalry: The Nature of Turkey-Iran Relations. Third Policy Quarterly, 12(3), 113-124.
13. Bayram Sinkaya, 'The Kurdish Question in Iran and its effects on Iran-Turkey Relations,' British Journal of Middle Eastern Studies, vol.45, no.5, 2018.
14. Bayram Sinkaya, "Rationalization of Turkey-Iran Relations: Prospects and Limits" In- sight Turkey, Vol.14, No.2, 2012.
15. Ben Taleblu, B., & Tahiroğlu, M. (2015). Turkey and Iran: The Best of Frenemies. Turkish Policy Quarterly, 14(1).
16. Bleek, P. C., & Stein, A. (2012). Turkey and America Face Iran. Survival: Global Politics and Strategy, 54(2), 27-38.
17. Bo WANG, 2011, Turkey-Iran Reconciliatory Relations : internal and external factors , journal of Middle Eastern and Islamic studies (in Asia) ,vol,5,No.1
18. Bonab, R. G. (2009). Turkey's Emerging Role as a Mediator on Iran's Nuclear Activities. Insight Turkey, 11(3).
19. Breitegger, A. (2009). Turkish-Iranian Relations: A Reality Check. Turkish Policy Quarterly, (3 Fall), 109-123.
20. Calabrese, J. (1998). Turkey and Iran: Limits of a Stable Relationship. British Journal of Middle Eastern Studies, 25(1).
21. Çevik, S. (2022). Turkey's military operations in Syria and Iraq. (SWP Comment, 37/2022). Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik -SWP- Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit. https:// doi.org/10.18449/2022C37
22. Cizre, Ü. and E. Yeldan 2022 "The Turkish encounter with neo-liberalism: economics and politics in the 2000/2001 crises." The Review of International Political Economy. 12(3): 387-408.
23. Dal, E. P. (2016). Conceptualising and testing the "emerging regional power" of Turkey in the shifting international order. Third World Quarterly, 37(8).
24. Demiryol, T. (2013). The Limits to Cooperation between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002. Middle East Studies/Ortadoğu Etütleri, 4(2).

25. Ehteshami, A. (2003) 'Iran-Iraq relations after Saddam.', The Washington quarterly., 26 (4).
26. Ehteshami, A., & Elik, S. (2011). Turkey's Growing Relations with Iran and Arab Middle East. Turkish Studies, 12(4), 643-662.
27. Ercan, M., & Bilgin, T. (2012). ABD- İran ilişkileri: ABD-İran gerginliğinin Türkiye'ye etkileri. Akademik Bakış, 33(4), 1-14.
28. F. Stephen Larrabee and Alireza Nader, 2013, Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East, Rand Corporation.
29. Gregory J. Kruczek, 2018 ,"Christian Minorities and the Struggle for Nineveh: The Assyrian Democratic Movement in Iraq and the Nineveh Plains Protection Units" (PhD diss., Virginia Polytechnic and State University), 1-2.
30. *Güney, aylin (May 2008). "Anti-Americanism in Türkiye: Past and Present". Middle Eastern Studies.* ***44*** *(3): 471.*
31. Hossein Yarmohammadian, A. Omidi, S. Ebrahimi, 'Turkish-Iranian Relations: Prospects and Uncertainty,' The Quarterly Journal of Political Studies of Islamic World, vol 6, no.1 (2017).
32. İsmail Sarı, 2021, Iran's New Iraq Policy After Saddam: From Sociological Dynamics to Political Realities, The Journal of Iranian Studies, Vol:5, No:2.
33. Kaválek, T. (2016). Yet Another Complication in Nineveh: Retaking Tal Afar. MERI Policy Brief, 3(17).
34. Kayhan Barzegar, 2007 ,"Iran, New Iraq, and the Persian Gulf Political-Security Architecture," Iranian Journal of International Affairs 20, no. 1 .
35. Keskin, F. (2008). Turkey's Trans-Border Operations in Northern Iraq: Before and After the Invasion of Iraq. Research Journal of International Studies, 8,
36. Kılıç Buğra Kanat, 2012 ,"Continuity of Change of Turkish Foreign Policy under the JDP Government: The Cases of Bilateral Relations with Israel and Syria" Arab Studies Quarterly, Vol.34.
37. Koolaee, E. , Hariri, R. , & Asadikia, B. (2016). Kurdish Question and Its Impact on Iran-Turkey Relations. *Geopolitics Quarterly*, *12*(43).
38. Louise Fawcett, 'The Iraq War ten years on: assessing the fall-out', *International Affairs* 89: 2, 2013.

39. M. Ebrahimi, K. Yusoff, M.M.S. Jalali, 2017 ,'Economic, Political, and Strategic issues in Iran-Turkey Relations, 2002-2015,' Contemporary Review of Middle East, vol 4, no, 1.
40. Mumtaz, K. (2021). Shia Factor In Iran-Iraq Relations After Saddam. *Strategic Studies*, *25*(1), 14–32.
41. Mustafa Aydın and Damla Aras, "Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq and Syria", Arab Studies Quarterly, Vol.27, No.1/2, 2005.
42. Nelson, C. E. (2018). Revolution and War: Saddam's Decision to Invade Iran. *Middle East Journal*, *72*(2).
43. Nilgun Onder, 2018, THE TURKISH PROJECT OF GLOBALIZATION AND NEW REGIONALISM, Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 7, No. 2 & 3, Summer & Fall ,P86.
44. Olson, R. (2000). Turkey-Iran relations, 1997 to 2000: the Kurdish and Islamist Questions. Third World Quarterly, 21(5), 871-890.
45. Olson, R. (2004). Turkey-Iran Relations, 1979-2004. Revolution, Ideology, War, Coups and Geopolitics. Costa Mesa, CA: Mezda Publishers.
46. Pieper, M. (2017). Hegemony and Resistance Around the Iranian Nuclear Programme. Analysing Chinese, Russian and Turkish Foreign Policies. Abingdon: Routledge.
47. Rahman G. Bonab, "Turkey's Emerging Role as a Mediator on Iran's Nuclear Activities" Insight Turkey, Vol.11, No.3, 2009.
48. S. Gülden Ayman, "Turkey and Iran: Between Friendly Competition and Fierce Rivalry" Arab Studies, Vol.36, No.1, 2014.
49. Sagnic, C & Zeidel, R. (2016). The Politics of the Turkish Military Presence near Mosul. Tel Aviv Notes, 9(22).
50. Sinkaya, B. (2012). Rationalization of Turkey-Iran Relations: Prospects and Limits. Turkish Insight, 14(2), 137-156.
51. Sinkaya, B. (2018). The Kurdish question in Iran and its effects on Iran-Turkey relations. *British Journal of Middle Eastern Studies*, *45*(5), 840–859.
52. Stein, Aaron and Philip C. Bleek (2012) "Turkish-Iranian Relations: From "Friends with Benefits" to "It's Complicated," Insight Turkey, No. 4.

53. Tabatabai, A., & Esfandiary, D. (2017). Cooperating with Iran to combat ISIS in Iraq. The Washington Quarterly, 40(3), 129-146.
54. Takeyh, R. (2008). Iran's new Iraq. Middle East Journal, 62(1), 13-30.
55. Tamer, C. (2016). Türkiye ve İran'ın Irak'ta güç tahkim etme çabası: Başika örneği. Gazi Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, 3(6), 103- 118.
56. Tolga Demiryol, 'The Limits to Cooperation between Rivals: Turkish-Iranian relations since 2002,' Ortadoğu Etütleri, vol.4, no.2 (2003).
57. Tomáš Kaválek (2014), 'Resolution of Conflict between the PKK and Turkey during the AKP Governments in 2002-2014,' in Czech, Master thesis, Masaryk University.
58. Tsardanidis, C. (2014). The Turkish-Iranian Relations. In V. Kefala & C. Tsardanidis (Eds.), Iran. Politics, Economy, International and Regional Relations, (pp. 315-388). Athens: Papazissis Publications, (in Greek).
59. *Üstün, Kadir (2010). "Turkey's Iran Policy: Between Diplomacy and Sanctions". Insight Turkey.* ***12*** *(3): 19–26.*

٦٠. حسن الرشيدي، ٢٠٢١، مستقبل أذرع إيران العسكرية في العراق، المنتدى الإسلامي، البيان , العدد ٤١٧.

٦١. صداح أحمد محمد الحباشنة، ٢٠١٣، العلاقات التركية السورية (٢٠٠٢ – ٢٠١٠)، اتحاد الجامعات العربية – الجمعية العلمية لكليات الآداب، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب , مج١٠, العدد ١.

٦٢. أنس المندلاوى، ٢٠١٤، العراق والتدخلات الإقليمية والدولية، المنتدى الإسلامي، البيان , العدد ٣٢٥.

٦٣. صالح بوقاره، ٢٠٢٣، التعاون والتنافس في السياسة الخارجية لدولتي تركيا وإيران تجاه أزمتي العراق "منذ ٢٠٠٣" وسورية "منذ ٢٠١١"، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – كلية أصول الدين، مجلة المعيار , مج٢٧, العدد ١.

٦٤. مثنى علي المهداوي، ٢٠١٣، السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق بعد الانسحاب الأمريكي، جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد ٢٠٧.

٦٥. حسن الزبيدي، ٢٠١٦، البعد التاريخي لقضية الموصل: بين تركيا والعراق، المنتدى الإسلامي، البيان ,العدد ٣٥٤.

٦٦. حسين عليوي عيشون الكردي، ٢٠١٧، العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها: إيران أنموذجا، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة , العدد ٤٥.

٦٧. شيماء معروف فرحان، ٢٠١٧، خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٥٧.

٦٨. دينا كمال. (٢٠٢٠). النفوذ الإيرانى فى العراق بعد الاحتلال الأمريكى لها .المجلة العلمية لكلية التجارة (أسيوط)، المجلد(٤)، العدد(٦٩)، ص٨١-١١٢.

٦٩. خضير عباس أحمد النداوي (٢٠١٩)، تأثير التصعيد الإيراني – الأمريكي: بين حيادية العراق واستقطابه، مركز الخليج للأبحاث، آراء حول الخليج، العدد ١٤١.

٧٠. محمد عباس أحمد ناجي (٢٠١٤)، تكيف مرحلي : تحولات الموقف الإيراني من الأزمة العراقية، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، س٥٠, العدد ١٩٨.

٧١. رانيا حسن عبدالسلام البنا، ٢٠٢١، التنافس التركي الإيراني وتأثيره على دول الجوار : (العراق- سوريا- دول الخليج) (٢٠٠٢- ٢٠١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية.

٧٢. سيد أبو زيد عمر، ٢٠١٧، العراق بين المطرقة الإيرانية والسندان الأمريكي، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، شؤون عربية ، العدد ١٧٠.

٧٣. مصطفى محمد صلاح محمد،٢٠٢٠، تطور العلاقات التركية – الإيرانية منذ عام ٢٠١١م وتأثيرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية التجارة، قسم علوم سياسية.

٧٤. هشام متعب عبدالله، ٢٠٢١، العلاقات العراقية التركية: إشكالات القضايا والمصالح المتغيرة، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، شؤون عربية ، العدد ١٨٥.

٧٥. أحمد سامي عبدالفتاح، ٢٠٢٠ دوافع متعددة: لماذا شنت تركيا عملية عسكرية جديدة على كردستان العراق، المركز العربي للبحوث والدراسات، آفاق سياسية ، العدد ٦١.

٧٦. بتول هليل جبير الموسوي (٢٠٠٨)، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٥.

٧٧. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، ٢٠١٢، صراع إقليمى حول ملئ الفراغ بعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق، مركز الخليج للأبحاث، آراء حول الخليج , العدد ٨٩.

٧٨. سماح مهدي صالح العلياوي، ٢٠٢٠، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق في سياق التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٧١.

٧٩. مثنى فائق العبيدي، ٢٠٢٠، تركيا تخطط لإنشاء منطقة آمنة بعمق ٥٠كم وإيران تتحكم بمفاصل الدولة العراقية، مركز الخليج للأبحاث، آراء حول الخليج ، العدد ١٥٢.

٨٠. كرم سعيد، ٢٠١٧، تركيا وإيران: حرب إقليمية باردة تسعفها المصالح الاقتصادية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية ، مج١، العدد ٢.

٨١. محمد، مصطفى محمد صلاح ومقلد، إسماعيل صبري ومنصور، عبد السلام علي نوير .2021 . التعاون و التنافس التركي الإيراني تجاه سوريا و العراق .مج. ٢٠٢١، العدد، ٧٢.

٨٢. بشير عبدالفتاح، ٢٠١٤، التجاذب التركي – الإيراني حيال سوريا والعراق، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، شؤون عربية , العدد ١٦٠.

٨٣. سليمان الوادعي، ٢٠٢١، الساحة الكردية كورقة سياسية بين تركيا وإيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مجلة الدراسات الإيرانية، مج٥، العدد ١٤.

٨٤. سيد أبو زيد، ٢٠١٨، مثلث العلاقات الملتبسة بين العراق وتركيا وإيران، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، شؤون عربية ، العدد ١٧٦.